الأمم المتحدة E

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1993/11
2 July 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات
الدورة الخامسة والأربعون
البند ٥(ب) من جدول الاعمال المؤقت

القضاء على التمييز العنصري

ما للمساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى نظام جنوب افريقيا العنصري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

تقرير أولي عن رصد الانتقال إلى الديمقراطية في جنوب افريقيا مقدم من السيدة جوديث سيغي أتاه ، المقررة الخاصة ، عملا بقرار اللجنة الفرعية ١٩٩٣/٦

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٥	١
أولا - المشاركة السياسية المتكافئة	٦ - ٢٢	٣
ثانيا - أعراض العنف المتزامنة	٢٣ - ٤٢	٨

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٤٣ - ٦٧	١٤
رابعا - العوائق	٦٨ - ٨٠	٢٢
خامسا - دور المجتمع الدولي	٨١ - ٨٦	٢٦
سادسا - الاستنتاجات والتوصيات	٨٧ - ٩٣	٢٨

مقدمة

١ - ظلت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات منذ دورتها الثلاثين في عام ١٩٧٥ ، تنظر كل عام في تقرير مقررها الخاص السيد أحمد خليفة حول ما للمساعدات المقدمة الى النظام العنصري في جنوب افريقيا - ولا سيما من خلال استثمار رؤوس الأموال والمساعدات العسكرية - من آثار ضارة على التمتع بحقوق الإنسان . وكان لتقديم القائمة السنوية بالمؤسسات التي تقدم لنظام جنوب افريقيا دعماً غير مباشر أهمية كبرى في توعية المجتمع الدولي كي يضغط على حكومة جنوب افريقيا لتبدأ في تعديل سياساتها العنصرية التي ظلت طيلة نصف القرن الماضي تحرم أغلبية السكان السوداء في البلاد من حق التصويت والانتخاب .

٢ - غير انه في أعقاب عملية الاصلاح التي بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٠ على يد رئيس وزراء جنوب افريقيا ف. و. دي كليرك وما تلاها من رفع جزئي للعقوبات الاجتماعية والاقتصادية على يد أعضاء شتى من المجتمع الدولي ، رئي أن مواصلة استيفاء القائمة لم يعد يفي بالغرض المتوخى منها . ومع ذلك ، واقتناعا من اللجنة الفرعية بالحاجة إلى مواصلة اسهام هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في مراقبة عملية الاستئصال الكلي للتفرقة العنصرية ، فقد اعتمدت في دورتها الرابعة والأربعين القرار ٦/١٩٩٢ المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ . الذي أوصى ، في جملة أمور ، بأن تأذن لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجنة الفرعية بأن تسند إلى الآنسة جوديث سيفي أتاه مهمة تقديم تقرير إليها عن الانتقال إلى الديمقراطية في جنوب افريقيا ، على أن يشمل التقرير ما يلي:

(أ) الخطوات المتخذة وفقا للصكوك الدولية لحقوق الإنسان لمنع العنف بين المجموعات المختلفة في جنوب افريقيا ؛

(ب) الخطوات المتخذة للتحقيق في إدعاء اشتراك قوات الأمن في جنوب افريقيا في إثارة العنف ، وكيفية التصدي لهذه المشكلة ؛

(ج) الخطوات المتخذة لضمان مشاركة سياسية متكافئة لجميع أبناء جنوب افريقيا ، بمن فيهم الذين نقلوا بموجب نظام الفصل العنصري الى ما يسمى بالأوطان ؛

(د) الخطوات المتخذة لضمان تمتع جميع أبناء جنوب افريقيا دون تمييز بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؛

(هـ) تحليل العقبات التي تحول دون اقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا والسبل والوسائل الكفيلة بازالتها .

٣ - وأوصت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين ، وبموجب قرارها ١٩/١٩٩٣ ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمد توصية اللجنة الفرعية ، وبأن يرجو من الأمين العام تزويد المقررة الخاصة بكل ما قد تحتاج إليه من مساعدة في ممارسة ولايتها .

٤ - وعملاً بهذه الولاية ، اتصلت المقررة الخاصة في نيويورك بالهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المهتمة بمسألة الفصل العنصري ، مثل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية . كما عقدت مشاورات في مركز حقوق الإنسان في جنيف . وكان الغرض من الاتصالات هو تمكين المقررة الخاصة من الاستفادة من مجموعة المعلومات الوفيرة حول هذا الموضوع ، التي لدى هذه الهيئات . وبالاضافة إلى ذلك فقد تم الرجوع إلى التقارير الخاصة كتلك التي أعدتها بعثة الكومنولث للمراقبة في جنوب افريقيا ، واستنتاجات المبعوثين الخاصين للأمين العام وكذلك المقالات في الصحف والمجلات وغيرها من المطبوعات ذات الصلة بموضوع ولاية المقررة الخاصة . وقد أدرجت مصادر المعلومات المستخدمة في هذا التقرير في الحواشي . ولم يسمح الوقت للمقرر الخاصة أن تستشير القوى الفاعلة الرئيسية داخل جنوب افريقيا أو خارجها .

٥ - ويبحث التقرير القضايا المختلفة المشمولة بولاية المقررة الخاصة اعتبارا من شباط/فبراير ١٩٩٠ ، عندما أعلن رئيس جنوب افريقيا ف. و. دي كليرك في خطاب أمام البرلمان ، عن تعهد حكومته بإزالة الهياكل العنصرية لنظام الفصل العنصري وفي إعادة ترتيب محدودة لتتابع القضايا ، ينظر التقرير أولاً في المسألة السياسية قبل أن يتناول موضوع العنف . وتنبع إعادة الترتيب هذه من الاعتراف بحقيقة أن العنف في بعض جوانبه في جنوب افريقيا هو في الأساس نتاج المظالم السياسية التي هي جزء طبيعي من مبدأ الفصل العنصري - ناهيك عن أنه يشكل عقبة كبرى أمام عملية الانتقال الى الديمقراطية . واعترافا بالدور الذي يستطيع المجتمع الدولي أن يقوم به ، وهو يؤديه فعلا في تيسير عملية الانتقال ، فإن التقرير يُبْرِزُ أيضا بعض أحدث الجهود في هذا الاتجاه ، حيث تؤثر على العملية السياسية ، وعلى العنف ، أو على تمتع أبناء جنوب افريقيا جميعا بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

أولا - المشاركة السياسية المتكافئة

٦ - إن أول خطوة تهدف إلى اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة يتمتع فيها المواطنون جميعا بمشاركة سياسية متساوية عملاً بالفقرات '١'-'٣' من المادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والفقرات (أ) - (ح) من المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، قد اتُخِذَت في شباط/فبراير ١٩٩٢ عندما أعلن الرئيس دي كليرك في البرلمان ، في محاولة لخلق بيئة تمكين ملائمة ، عن إلغاء الحظر على المؤتمر الوطني الافريقي ، والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ومؤتمر الافريقيين الوحدويين . ورفع القيود عن حركات أخرى معادية للفصل العنصري . وسرعان ما اتبع هذا العمل بالافراج عن زعيم المؤتمر الوطني الافريقي نيلسون مانديلا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ بعد ٢٧ عاما من السجن .

٧ - وعقب الافراج عن السيد مانديلا ، عقدت عدة اجتماعات هامة أثناء ذلك العام بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي ، مع الاعلان عن اتفاقات على شكل مذكرات . واستنادا الى مذكرات بريتوريا و د. ف. مالان (غروت شور) ، تعهدت الحكومة بأن تعمل باتجاه رفع حالة الطوارئ التي ظلت تحكم بها أجزاء من البلد ، وبالافراج عن السجناء السياسيين على مراحل ، ومنح أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الافريقي حصانة من الملاحقة القضائية ، وحصانة فيما يتعلق بالجرائم السياسية . ووافق المؤتمر الوطني الافريقي بدوره على ايقاف أعماله المسلحة ضد الحكومة . وبحلول خريف عام ١٩٩٠ كانت الحكومة قد رفعت حالة الطوارئ عن الناتال والترانسفال ، ونشرت قانون التعويض لعام ١٩٩٠ ، وأقامت لجنة التنسيق لإعادة ٣٠ ٠٠٠ [(١)] جنوب افريقي منفيا إلى وطنهم .

٨ - وشهد عام ١٩٩١ تغيرات ايجابية أخرى باتجاه ممارسة جميع أبناء جنوب افريقيا لحقوقهم المدنية والسياسية بغض النظر عن العنصر ، وذلك بإلغاء قانون المرافق المنفصلة ، وقانون الأراضي ، وقانون تسجيل السكان وقانون مناطق الجماعات . وكانت الحكومة تستعمل هذه الأدوات الصريحة للفصل العنصري على مدى سنوات طويلة لتجريد الأغلبية الافريقية من صفاتها الانسانية بصورة منتظمة ومطردة ، ولحرمانها من حقوق الإنسان الأساسية . ولذا فإن إلغاءها كان إيذاناً بالتزام الحكومة المعلن بمتابعة طريق المفاوضات السلمية ضمن جو من الاستقرار للبحث عن ديمقراطية شاملة للجميع في جنوب افريقيا .

٩ - غير أن أهم خطوة حتى الآن في قضية الحقوق السياسية كانت إنشاء "مؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية" الذي اجتمعت في إطاره ١٨ منظمة سياسية ، بما فيها حكومة جنوب افريقيا ، والمؤتمر الوطني الافريقي ، والحزب الوطني الحاكم وحزب

إنكاثا للحرية ، وأربعة أحزاب برلمانية أخرى ، وادارات الأوطان العشرة كلها ، والمؤتمر الهندي لناتال ، والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا والمؤتمر الهندي للترانسفال ، والعديد من المراقبين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، حيث ترأس الاجتماع قاضيان(٣) . ومثّل "مؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية" المرة الأولى لوجود محفلا تشترك فيه منظمات سياسية مختلفة كي تتداول فيه بصورة مشتركة حول مخطط سياسي للبلاد في فترة ما بعد الفصل العنصري . وقد رفضت بعض المنظمات ، وخصوصا مؤتمر الافريقيين الوحدويين لازانيا وحزب المحافظين ومنظمة شعوب آزانيا الاشتراك في المحفل لأسباب مختلفة .

١٠ - وعقد الاجتماع الأول في المركز التجاري العالمي في جوهانسبرغ في ٢٠ و٢١ كانون الأول/ديسمبر (١٩٩١) وصدر عنه إعلان نوايا موقع التزمت فيه الأحزاب باقامة جنوب افريقيا موحدة لا تمييز فيها ، تكون حرة ، ومنفتحة ومؤسسة على قيم ديمقراطية . ووافقت الأحزاب على اتباع سياسات من شأنها تشجيع النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وعلى التخلي عن التغيير بالعنف لصالح التغيير سلميا وتعهدت بوضع دستور جديد ينص على ديمقراطية متعددة الأحزاب ، والتصويت العام ، وحرية تكوين الجمعيات ، والفصل بين السلطات وغير ذلك من الضوابط والتوازنات .

١١ - ولإعطاء هذه التطلعات تعبيراً ملموساً ، أنشأ "مؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية" خمسة أفرقة عاملة كبرى كُلفت على التوالي بتهيئة المناخ للنشاط السياسي الحر ، والمبادئ دستورية ، والترتيبات الانتقالية ومستقبل الأوطان ، والأطر الزمنية والقضايا التنفيذية . وتم أيضا إنشاء لجنة للتنظيم الاداري عُهد إليها بحل القضايا المعلقة التي ثبت انها معضلة في الأفرقة العاملة ، ولجنة استشارية معنية بشؤون الجنسين كي تقدم المشورة بشأن آثار اختصاصات وقرارات الأفرقة العاملة ولجنة الادارة على أوضاع الرجال والنساء ؛ وصارت هذه كلها مكونات هامة لمؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية .

١٢ - وعززت مناخ المشاركة السياسية المتساوية لجميع سكان جنوب افريقيا في العملية الديمقراطية نتيجة استفتاء للبيض فقط في ٧ آذار/مارس ١٩٩٢ صوّت فيه ٦٨,٧ في المائة من الناخبين الذين يزيد عددهم على ٣,٨ مليون نسمة بالتصديق على اصلاح نظام الفصل العنصري الذي كان قد بدأ قبل ذلك بعامين على يد الرئيس دي كليرك . وبعد مفاوضات مشجعة تحت مظلة "مؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية" جرت في الشهور القليلة الأولى من عام ١٩٩٢ ، تم تعديل عدد من القوانين التمييزية في مجموعة تشريعات جنوب افريقيا . وقد شملت هذه التعديلات إلغاء البرلمان للمادة ٤٤(١) من قانون الخدمات التأديبية لعام ١٩٥٩ والمادة ٢٧(٦) من قانون الشرطة لعام ١٩٥٩ وكان هذان القانونان قد وضعا قيوداً قاسية على حرية الابلاغ عن أوضاع الشرطة والسجون في جنوب افريقيا .

١٣ - كما شملت المراجعة تسعة قوانين أخرى تقيد حرية النشاط السياسي بما يخالف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، ومنها قانون كان يمكّن الحكومة من أن تنفي من البلد أي شخص غير قادر على القراءة والكتابة بلغة أوروبية . والقوانين التسعة هي قانون السماح بدخول الاشخاص إلى الجمهورية لعام ١٩٧٢ ، وقانون المنظمات المتأثرة لعام ١٩٧٧ ، والمادة ٣٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية لعام ١٩٧٧ ، وقانون التظاهر في مباني المحاكم أو بالقرب منها لعام ١٩٨٢ ، وقانون الكشف عن مصادر التمويل الأجنبي لعام ١٩٨٩ ، وقانون التجمع والمظاهرات لعام ١٩٧٣ ، وقانون تحريم التمويل الأجنبي للأحزاب السياسية لعام ١٩٦٨ ، وقانون حسابات الخدمات السرية لعام ١٩٧٨[٣] .

١٤ - ويجري النظر في الغاء المادة ٤(أ) و(ب) من قانون تسجيل الصحف لعام ١٩٨٢ المتعلق بالصلاحيات الوزارية لإلغاء تسجيل الصحف ، بينما سنّ البرلمان لائحة تعديل دستوري تلغي الأحكام الواردة في الدستور التي تنص على انه لا يجوز أن يحتفظ أي وزير بمنصبه لمدة أطول من ١٢ شهراً ما لم يصبح عضواً في البرلمان . وقد اعتُبرت اللائحة انها تستهدف جواز تعيين أفارقة وأشخاص غير منتخبين في مجلس وزراء الرئيس دي كليرك[٤] .

١٥ - وفي ١٥ و١٦ أيار/مايو ١٩٩٢ ، عقدت الدورة العامة الثانية "لمؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية" ، بحضور المشاركين في المؤتمر الأول أنفسهم ، للنظر في تقارير الأفرقة العاملة الخمسة . وأشارت التقارير إلى إحراز تقدم وتوافق في الآراء حول القضايا التالية:

(أ) الانتقال إلى الديمقراطية على مرحلتين تشملان إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي غير عنصري ومتعدد الأحزاب يهيئ الميدان السياسي ويعد البلد للانتخابات أثناء المرحلة الأولى ، وانتخاب مجلس للنواب بالتمثيل النسبي والتوصيت العام ، كي يقوم بوضع واعتماد دستور جديد أثناء المرحلة الثانية من الانتقال . ويكون لهذا البرلمان أيضا السلطات التشريعية المعتادة أثناء المرحلة المؤقتة ؛

(ب) الاتفاق "من حيث المبدأ" على إعادة دمج ما يسمى بالأوطان المستقلة في جنوب افريقيا جديدة وإعادة جنسية جنوب افريقيا لسكانها . وقد أعربت ادارة بوفوتا تسوانا عن تفضيلها عدم الاندماج . ومع ذلك فإن حكومة جنوب افريقيا عاكفة على إعداد التشريع الذي سيقدم إطاراً قانونياً لدمج الأوطان[٥] . وتمهيدا لهذا التشريع من البرلمان لائحة تسمح بترشيد "ادارات الشؤون الخاصة" ودمجها في ادارة للشؤن العامة . ويشمل هذا الدمج خدمات كالصحة والتعليم ستكتسب شكلاً ادارياً قائماً على أساس اقليمي أوسع ؛

(ج) وضع جميع قوى الأمن تحت سيطرة هياكل حكومية انتقالية ، لضمان مساءلتها من قبل الرأي العام ، والحاجة إلى أن تعيد جميع الأحزاب تأكيد التزامها باتفاقية السلام الوطنية نصاً وروحاً[٦] .

١٦ - وأبلغ الفريق العامل المعني بعملية صياغة الدستور عن عجزه عن التوصل إلى اتفاق حول عدد من القضايا التي لم تستطع أن تحلها الدورة الثانية لمؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية[٧] . وتشمل هذه القضايا طبيعة ووظائف المجلس التنفيذي الانتقالي وما إذا كان ينبغي أن يكون تشريعيا أو استشاريا والنسبة المئوية للتمثيل النسبي في المجلس . أما القضايا الأخرى فهي النسبة المئوية للأصوات المطلوبة في البرلمان المؤقت لإقرار الأحكام الدستورية التي تتناول مسألة تقسيم السلطات ، وبشكل أكثر تحديداً "الاقليمية" وتأسيس مجلس شيوخ يمكن تمثيل الأقليات فيه على خلاف نسبها وهذه القضية الثانية لها في الواقع صلة وثيقة بالقضية الأولى ، وما إذا كان يجب إعطاء الأقليات قدرة على الاعتراض على القرارات الهامة المتعلقة بالاصلاحات الدستورية .

١٧ - وأدت هذه الورطة إلى منع النظر في تقارير الأفرقة العاملة الأخرى . ورغم ان المشتركين قد فوضوا لجنة التنظيم الاداري التابعة لمؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لحل القضايا المعلقة ، فلم يتم إحراز أي تقدم ملموس ، وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣ انهارت عملية التفاوض في المؤتمر المذكور في آخر الأمر عندما انسحب المؤتمر الوطني الافريقي وحلفاؤه من المحادثات احتجاجاً على حادثة بوبياتونغ في ١٧ حزيران/يونيه[٨] .

١٨ - ورغم انهيار المحادثات المتعددة الأطراف في مؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، فإن جميع الأطراف ظلت متمسكة بمسألة الانتقال الى الديمقراطية التي يمكن فيها تعزيز الحقوق المدنية والسياسية لجميع سكان جنوب افريقيا . وعقدت محادثات ثنائية بين حكومة جنوب افريقيا وأحزاب أخرى مثل منظمة شعوب آزانيا وحزب المحافظين ومؤتمر الافريقيين الوحدويين ، في محاولة لاشراكهم في المفاوضات . كما أن الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي عقدا سلسلة من المحادثات المستمرة في محاولة لفتح الطريق المسدود . وأدى ذلك إلى محضر التفاهم[٩] المؤرخ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي ، مما مهد الطريق أمام عودة المفاوضات الدستورية المتعددة الأطراف .

١٩ - وفي ٥ و٦ آذار/مارس ١٩٩٣ ، اجتمع مندوبو ٢٦ مجموعة سياسية في جنوب افريقيا ، بما فيها مجموعات تشترك في مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، كمؤتمر الافريقيين الوحدويين وحزب المحافظين ، لعقد مؤتمر متعدد الأحزاب . وكان هذا أكثر التجمعات تمثيلاً للزعماء السياسيين في تاريخ جنوب افريقيا . وفي قرار اعتمدته كل الأحزاب ما عدا حزب المحافظين - الذي امتنع عن التصويت - وافق المشتركون على البدء بمفاوضات جديدة متعددة الأحزاب في موعد أقصاه ٥ نيسان/ابريل . واستؤنفت المحادثات في ١ نيسان/ابريل . وفي ٧ أيار/

مايو ١٩٩٣ ، وافقت الأحزاب على أن تجرى أول انتخابات غير عنصرية في البلاد في غضون ١٢ شهراً ، ومثل ذلك تقدماً هاماً في المحادثات الدستورية . واتفقت الأحزاب الـ ٢٦ كذلك على وضع تاريخ محدد للانتخابات في غضون أربعة أسابيع ، وأن الانتخاب سيجري في موعد أقصاه نيسان/ابريل عام ١٩٩٤ . وقد تم تأكيد ذلك فيما بعد على أن يكون التاريخ هو ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ ، رهناً بموافقة حزب إنكاثا للحرية والأحزاب المحافظة الأخرى في اجتماع يعقد في ٢٦ حزيران/يونيه .

٢٠ - ويرقى هذا القرار إلى تعهد بالتماس اتفاق سريع على دستور لحكم جنوب افريقيا أثناء انتقالها إلى الديمقراطية الكاملة ، وكذلك إلى المكونات الأساسية لدستور نهائي تتكرس فيه حقوق الإنسان الأساسية لجميع سكان جنوب افريقيا . ويتضمن مخطط دستوري تم التوصل إليه في مطلع هذا العام (١٩٩٣) بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي تشكيل حكومة وحدة وطنية متعددة الأحزاب تحكم البلاد لخمسة أعوام ، مع تنازل محدود عن السلطات للمناطق . وسيكون من حق الأحزاب التي تحصل على حد أدنى معين من الأصوات (١٠) أن تشترك في مجلس وزراء الحكومة الائتلافية . وعند انتهاء فترة الحكومة المؤقتة ، تجرى انتخابات في ظل دستور جديد يكون قد اعتُمد .

٢١ - ويمكن أن تتواصل المفاوضات المستأنفة المتعددة الأحزاب ، التي ستنظر في المخطط الدستوري لبضعة أشهر . وإذا تم التوصل إلى توافق في الآراء ، فإنه يمكن تشكيل مجلس تنفيذي انتقالي في الخريف . وسيكون على هذا المجلس أن يتخذ قرارات حول قضايا كثيرة ، بما فيها دور قوى الأمن والاشراف عليها ، ووسائط الاعلام الحكومية ، وآلية الانتخابات كاللجنة الاعلامية المستقلة واللجنة الانتخابية .

٢٢ - وعلى الرغم من هذه التطورات السياسية الايجابية ، وإن كانت بطيئة في جنوب افريقيا توجد مشاكل مثيرة للقلق العميق ، إذ انها قادرة على تعطيل عملية الانتقال إلى الديمقراطية في البلد . ومن أكبر هذه المشاكل موجة العنف التي يجب تذكر انها قد أدت الى الانسحاب المفاجئ للمؤتمر الوطني الافريقي وحلفائه من الدورة الثانية لمؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية في أعقاب مذبحة بوبياتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . وكما اندلعت أعمال عنف من جراء قيام حكومة جنوب افريقيا باعتقال مسؤولين قياديين في مؤتمر الافريقيين الوحدويين ، فأدى ذلك التصرف إلى انسحابه الفوري من محفل التفاوض ، مما ينبئ بعواقب ضارة بمسيرة ديمقراطية شاملة للجميع .

ثانيا - أعراض العنف المتزامنة

٣٣ - عند انتهاء المرحلة الأولى لمهمة بعثة المراقبة التابعة للكومنولث في جنوب افريقيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، أشارت البعثة في تقرير لها إلى أن جنوب افريقيا أكثر البلدان عنفاً على وجه الأرض ، حيث يصل معدل جرائم القتل هناك إلى ٥٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان(١١) . ومعنى ذلك عمليا ان جنوب افريقيا هي البلد الأول في العالم في إهدار حق الحياة ، المنصوص عليه في المادة ٦(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وتؤيد هذا التقييم الأرقام الواردة مؤخرا عن هذه الظاهرة من جنوب افريقيا . فالاحصائيات التي جمعتها اللجنة الوطنية للسلم(١٢) عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ تشير إلى أن الوفيات وحوادث العنف الخطيرة المعزوة إلى دوافع سياسية قد تراوحت من ٠٠٠ ٧ إلى ٠٠٠ ١١ و٠٠٠ ١٥ على التوالي ، أما في حالات العنف الأخرى في جنوب افريقيا ، فقد راح ضحيتها ٠٠٠ ٣٠ شخص وحدثت ٠٠٠ ١١٥ جريمة خطيرة و٠٠٠ ٥٠٠ حادثة اقتحام للبيوت و٠٠٠ ١٢٠ حادثة سطو مسلح(١٣) .

٣٤ - وتشير الاحصائيات التي قدمتها شرطة جنوب افريقيا إلى انه وقعت في البلد ٠٠٠ ١٨ حادث اغتيال في عام ١٩٩٢ (وهو أسوأ عام من حيث العنف حتى الآن) كان منها ٤٠٠ ٢ حادث لها علاقة بالسياسة(١٤) ، بينما تشير أرقام لجنة حقوق الإنسان إلى انه عند نهاية عام ١٩٩٢ كانت الحصيلة الاجمالية لحوادث العنف ذات الدوافع السياسية ٦٠٠ ٣ حالة وفاة ، أي ما متوسطه ١٠ وفيات يوميا على مدار السنة أو ١٣ في المائة من جميع حالات الوفاة الناجمة عن العنف أثناء الفترة نفسها .

٣٥ - وفي جنوب افريقيا فإن ظاهرة العنف السياسي ، التي تعوق تمتع الناس بالحق في الحياة وفي الأمن تتخذ أشكالا متعددة . فقد تكون تخريباً ، مثل القاء القنابل على المحكمة الجزئية في صابي (في الترانسفال الشرقية) عام ١٩٩١ ، أو على محطة كهربائية فرعية في دولة أورانج الحرة ، أو على مكاتب مؤتمر اتحاد نقابات جنوب افريقيا في بريتوريا ، أو على مدرسة مختلطة عنصريا في كليركسدروب (في الترانسفال الغربية) . وقد تشمل هجمات على الأشخاص يرتكبها البيض أو السود ، كما حدث في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عندما هاجمت مجموعة من البيض رجلاً أسود في الستين من عمره في ايلاندز فونتاين (قرب جوهانسبرغ) أو هجمات السود على البيض كما كان الحال في موجة هجمات المسلحين السود في "مثلث فال" في شباط/فبراير وآذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٣ حيث قتل عدد من البيض . غير ان معظم حالات العنف ذات الدوافع السياسية التي شملت هجوما على الأشخاص قد اتخذ شكل هجمات للسود على السود . وتشمل الأمثلة على ذلك حادثة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ التي تعرض لها نزلاء أحد الأنزال وسكان الأكواخ وراح ضحيتها ٤٨ قتيلاً . وكذلك الحوادث المتفرقة التي وقع ضحيتها نزلاء الفنادق وأصحاب البيوت في منطقة الكساندرا .

٣٦ - كما استهدفت الهجمات على الأشخاص في مسلسل العنف السائد والافتئات على حق الحياة في جنوب افريقيا أفراد قوات الأمن . فحسبما جاء في طبعة ١٩٩٢/٩٣ من الدراسة الاستقصائية للعلاقات العنصرية[١٥] ، اغتيل خمسة من أفراد الشرطة خلال الأيام الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٣ . وعند نهاية ذلك العام ، كان إجمالي عدد أفراد الشرطة الذين اغتيلوا قد وصل إلى ٢٢٦[١٦] . ولقد كان النشطاء السياسيون أهدافا للهجمات كذلك . فأرقام لجنة حقوق الإنسان لجنوب افريقيا تبين أن ضحايا حوادث اغتيال النشطاء السياسيين قد وصل عددهم حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إلى ١٠٠ شخص ، وكان من بينهم السيد ديفيد وبستر من جامعة ويتووترسترائد . وفي هذا العام كان أبرز ضحايا الهجمات على النشطاء السياسيين هو السيد كريس هاني ، القائد السابق للجناح العسكري للمؤتمر الوطني الافريقي ، والذي كان حتى وفاته في نيسان/ابريل الماضي ، الأمين العام للحزب الشيوعي لجنوب افريقيا . كما وجد العنف المستوطن في جنوب افريقيا تعبيراً له في قطاع المواصلات في شكل "حرب سيارات الأجرة" في الكاب الغربية بين روابط سيارات الأجرة المتنافسة ، وكذلك في الهجمات على ركاب القطارات (عنف القطارات) التي أدت في الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٢ إلى وفاة ١٣٥ شخصا واصابة ٣٤٠ آخرين بجروح[١٧] .

٣٧ - ورغم انه قد أُبلغ أن مستويات العنف السياسي عالية بصورة خاصة في منطقتي ويتووترسترائد/فال وناتال/كوازولو (المعروفين باسم مثلث فال) ، فإن حدوثه واسع الانتشار ولم تنج منه سوى مناطق قليلة . وترى لجنة حقوق الإنسان لجنوب افريقيا أن أسباب العنف وما يرافقه من انتهاك للحق في الحياة في جنوب افريقيا "متشابكة ومتعددة الوجوه"[١٨] ، بينما تشير ملاحظات لجنة غولدستون[١٩] إلى أن الأسباب "كثيرة ومعقدة"[٢٠] ومع ذلك فإن هناك اجماعا على أن أصله يعود بلا شك إلى نظام الفصل العنصري الذي اعتاد على فرض سياسته عن طريق الأجهزة القمعية ، مما ولد عبر السنين نزاعات وضغوطا داخلية . فكان من الطبيعي أن تبحث هذه النزاعات والضغوط عن متنفس لها من خلال مختلف المصادر .

٣٨ - ومن بين مصادر العنف التي تركت أثراً ضاراً على حق الناس في الحياة ولا سيما في منطقتي ناتال وريف ، هي النزاع بين مؤيدي المؤتمر الوطني الافريقي وحزب إنكاثا للحرية . ويبرز هذا النزاع على المستويات المحلية أو الاقليمية ، حيث يتورط أعضاء الأحزاب في العنف والارهاب كي يثبتوا ويضمنوا السيطرة على مناطق جغرافية معينة باعتبارها قاعدتهم السياسية . أما مَن البادئ بالمواجهة العنيفة فهذا لغز يحيط به ضباب التحليلات المتضاربة ، إذ أن أياً من الحزبين لا يفوت فرصة علنية عامة كي يُحمل الحزب الآخر مسؤولية التحريض على العنف .

٢٩ - وعلى أية حال فإن منظمة للبحوث (CASE) ، في تحليلها للتقارير الصحفية ، تعتبر حزب إنكاثا للحرية مسؤولا عن ٥١ في المائة من أعمال العنف في منطقة ريف أثناء عام ١٩٩٠/٩١ ، والشرطة مسؤولة عن ٢٣ في المائة من تلك الأعمال ، والمؤتمر الوطني الافريقي عن ٤ في المائة ، ومجموعات أخرى عن ٢٣ في المائة (٢١) . وفي تناقض مباشر مع هذه الأرقام ، هناك تحليل للشرطة عن فترة مماثلة (٢٢) ينحي باللائمة على المؤتمر الوطني الافريقي عن ٨٦ في المائة من أعمال العنف ، وعلى حزب إنكاثا للحرية عن ١٢ في المائة فقط من الهجمات التي أمكن خلالها التعرف على المعتدين فقط ، وعن ٥٦ في المائة و٤٠ في المائة على التوالي في الحالات التي أمكن التعرف فيها على المعتدين وعلى الضحايا معا . ونسبت مسؤولية هجمات أخرى إلى منظمة شعوب آزانيا ومؤتمر الافريقيين الوحدويين . كما أن من المعروف أن التنافس بين حزب إنكاثا للحرية والمؤتمر الوطني الافريقي كان وراء أعمال العنف المغرط المتبادلة بين سكان الأكواخ والبيوت والانزال في مدن مثل توكوزا ، والكساندرا ، وسويتو وبوبيباتونغ .

٣٠ - ثم إن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية مصدر آخر من مصادر العنف . فالبطالة المرتفعة ، والإسكان غير الكافي أو المناسب ، ونقص الخدمات الأساسية غالبا ما تثير مجموعة ضد أخرى . فصناعة سيارات الأجرة السوداء مثلا صناعة جديدة في جنوب افريقيا تخلق ٠٠٠ ٣٠٠ وظيفة وتدر من الدخل حوالي ملياري راند سنويا (٢٣) . ولذا فإن التنافس للسيطرة على الطرق والدرجات قد أصبح شديدا لا هوادة فيه ، وغالبا ما يتحول إلى عنف بين الجماعات المتنافسة ، ومع الشرطة . وتدعي الجماعات أحيانا ولاءً سياسياً في محاولة لاضفاء الشرعية على نفسها ولتعزيز دعمها ، ولكن المؤشرات تدل على أن الحروب في جوهرها صراع على ميدان النفوذ . ولقد قتل حتى الآن ٤٣ صحفيا أثناء تأديتهم لواجبهم .

٣١ - وفي جنوب افريقيا تضيف سهولة الحصول على أسلحة نارية عالية القدرة وقوداً للعنف وتزيد من حدته . وتفيد بعض التقارير أن الأفراد يملكون الآن ٢,٥ مليون قطعة سلاح مرخصة ، وعدداً كبيراً مماثلاً من الأسلحة النارية غير المرخصة تجد طريقها إلى داخل البلد نتيجة لتجارة السلاح المتنامية عبر الحدود ، ولا سيما من موزامبيق وسوازيلند . وبالاضافة إلى هذا التطور السريع التفجر هناك في معظم المدن وحدات معينة جيدة التسليح "للدفاع عن النفس" (٢٤) ، مشكوك في شرعيتها ، "ووحدات خاصة" يمينية في بعض مناطق البلد ، ومعظمها ريفية .

٣٢ - ورغم ان الأعمال العدائية بين أنصار المؤتمر الوطني الافريقي وحزب إنكاثا للحرية ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، وسهولة الحصول على الأسلحة النارية وتوفرها ، بما فيها القنابل اليدوية ، هي مصادر معترف بها للعنف في جنوب افريقيا ، فإن هناك شعوراً متزايداً بأن هذه العوامل لا تفسر تماما نسبة كبيرة من

العنف . والحق أن هناك دليلا قويا على أن من مصادر العنف الرئيسية النظام القائم في جنوب افريقيا الذي ينبغي ، بموجب المادة ٦(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن يكون هو الضامن لحق الناس في الحياة وفي التملك . والواقع ان هناك ادعاءات كثيرة التواتر عن "قوة ثالثة" ترعاها الحكومة تستعمل أساليب عنيفة لزعزعة خصومها السياسيين ، وعملية الانتقال نفسها كذلك . وقد اتُهمت هذه القوة الثالثة بتنظيم "فرق للقتل" مسؤولة عن اغتيال النشطاء السياسيين .

٣٣ - وقد تأكدت الشكوك بأن شرطة جنوب افريقيا لم تتصرف بكفاءة لمنع العنف ، وذلك في افادات أدلى بها تحت القَسَم قسيسان قالا إنهما شاهدا أفراد الشرطة يتفرجون بينما كان ٣٠ رجلا أسود ، مسلحون بالسواطير والفؤوس يصعدون إلى قطار في سويتو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وتلا ذلك مقتل ستة أشخاص وجرح العديد من الآخرين(٣٥) . وقد تعززت شكوك مماثلة ، حول تورط الشرطة في أعمال العنف ، عندما أدانت محكمة الناتال العليا في نيسان/ابريل ١٩٩٢ خمسة من أفراد الشرطة بالقيام بمجزرة قُتل فيها ١١ قرويا من السود عام ١٩٨٨(٣٦) . وعلاوة على ذلك ، تدّعي تقارير صحفية حديثة أن الرئيس الحالي للمخابرات العسكرية في جنوب افريقيا قد تورط شخصيا في اغتيال ماتيو غوينوي المناضل ضد الفصل العنصري وثلاثة من زملائه عام ١٩٨٥ ، وانه قد طلب اذنا من مجلس أمن الدولة للقيام بالعملية(٣٧) .

٣٤ - كما أن حوادث هجوم أفراد من قوة دفاع جنوب افريقيا على نزلاء مخيمات الاستقطان تشهد بتورط الحكومة في أعمال العنف ، وكذلك المعلومات التي كشف عنها الدكتور جوناشان غلوكمان(٣٨) بما يفيد أن من بين ٢٠٠ حالة فحص لجثث موتى من السجناء ، كانت ٩٠ في المائة من الجثث توضح أن الشرطة هي التي قتلتهم . وهناك أيضا تقارير عن مزيد من التواطؤ بين الشرطة ومرتكبي العنف ، مثل تجمعات البيض اليمينيين أو عناصر معينة من قوات شرطة "الأوطان"(٣٩) ، بينما تشير بعض المعلومات عن تورط الحكومة في العنف الى مجموعات من المرتزقة مثل الكتيبتين ٣١ و٣٢ و"الكوفويت" الذين يشتركون في تنفيذ سياسات الفصل العنصري ، ويُعهدُ إليهم عادة بأعنف المهمات . كما أشير بقوة إلى قضية العنف في تقارير منظمة العفو الدولية(٣٠) ولجنة الحقوقيين الدولية(٣١) وقد أبرزت هاتان المنظمتان دور قوات الأمن في إثارة العنف ، وانتقدتا عجز الحكومة عن اتخاذ خطوات حازمة كافية لمنع العنف .

٣٥ - وقد أدى القلق الناجم عن هذه البراهين على العنف الذي ترعاه الدولة وعن انتهاك حق الناس في الحياة ، إلى الاصلاحات المناهضة للفصل العنصري مؤخراً ، إلى تأسيس لجان للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها أفراد قوة دفاع جنوب افريقيا والشرطة ووكالاتهما المتخصصة . ومن أبرز هذه اللجان لجنة هارمز التي حققت عام ١٩٩٠ في حالة "مكتب التعاون المدني" وتسببت في التعجيل بحل هذا المكتب ، الذي يمثل وحدة عسكرية

سرية كانت تستخدم ضد المناهضين للفصل العنصري ؛ ولجنة أيار/مايو ١٩٩٣ المكونة من رجل واحد هو السيد ر. و. وايز الذي حقق في الادعاءات بأن أفراد الشرطة إما أن يكونوا قد خططوا للعنف في مثلث فال أو حرضوا عليه ؛ وكذلك لجنة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ التي ترأسها جنرال القوات الجوية بيير شتاين التي حققت في الادعاء بتورط مخابرات قوة دفاع جنوب افريقيا في "الالاعيب القذرة" والعنف . وقد تشكل هذه اللجنة بعد أن ضبطت لجنة غولدستون (المتناولة بالتفصيل أدناه) ملفات تظهر أن المخابرات العسكرية قد استأجرت ، عام ١٩٩١ ، قاتلا مدانا لتشويه سمعة الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الافريقي .

٣٦ - وكان من بين التطورات الحميدة التي نجمت عن لجان التحقيق هذه اعتماد اجراءات محددة لتصحيح الأوضاع . فبالاضافة إلى حل "مكتب التعاون المدني" ، أعلن السيد أ. كريل وزير القانون والنظام في جنوب افريقيا ، في آب/أغسطس ١٩٩٣ ، عن تغييرات واسعة النطاق ، بهدف إعادة مصداقية شرطة جنوب افريقيا . وشملت التغييرات اقامة هيئة جديدة للتحقيق في الجرائم المزعوم بأن الشرطة ارتكبتها ، واستقالة ما مجموعه ١٨ من الـ ٥٥ جنرالا في الشرطة أو احالتهم إلى التقاعد المبكر ، وتصحيح الممارسات التمييزية التي كانت تمنع ترفيع أفراد الشرطة السود .

٣٧ - وضمن المنظور الأوسع لمنع العنف بين المجموعات المختلفة في جنوب افريقيا ، ولضمان حقهم في الحياة والأمن ، شكلت وحدة شرطة جديدة ، هي "فرقة الاستقرار الداخلي" ، في آذار/مارس عام ١٩٩٣ . وهذه الفرقة غير العنصرية والسريعة الحركة تُنشَرُ لخفر المناطق التي يسودها الاضطراب وأعمال التخويف . كما تأسس مجلس للشرطة من أجل "تحقيق الترابط بين مصالح المجتمع ومصالح شرطة جنوب افريقيا"(٣٢) بينما شكلت كذلك قوة عمل خاصة تضم عددا من أكبر ضباط الاستخبارات في قوة الشرطة في عام ١٩٩٣ أيضا ، وانتدبت لمهمة منع عمليات المتاجرة الكبرى بالسلاح في جنوب افريقيا عبر الحدود من موزامبيق وسوازيلند . وبالاضافة إلى ذلك تم حل الكتيبة ٣١ "والكوفويت" السيِّئَي السمعة ، رغم أن هذا العمل قد انتُقد باعتباره غير كاف ، على أساس أن أفرادهما قد أعيد ضمهم إلى وحدات أخرى لا تزال تنشر في المدن .

٣٨ - ولكن ، ربما كانت أعظم خطوة اتُّخِذت لانهاء العنف المزمن في جنوب افريقيا ، وضمان حق الناس بذلك في الحياة هي توقيع أحزاب سياسية ومجموعات مصالح أخرى من شتى الاتجاهات على اتفاق السلام الوطني ، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وقد وضعت بعثة المراقبة التابعة للكومنولث في جنوب افريقيا الاتفاق الذي كان من بين موقعيه الحكومة ، والمؤتمر الوطني الافريقي ، وحزب إنكاثا للحرية ، وحتى نقابات العمال بأنه "إحدى الوثائق القليلة الموقعة بِتَرَاضٍ حقيقي التي ظهرت في جنوب افريقيا على مدى العامين الماضيين"(٣٣) . وحسب رأي البعثة المذكورة فإن "نصوصه شاملة وتطبيقاته واسعة المدى ، وصلاحيته تمتد إلى المستقبل"(٣٤) .

٣٩ - وعلى الصعيد الوطني ، تأتي لجنة السلام الوطنية على رأس قائمة هياكل اتفاق السلام الوطني . وهي تتألف من كبار زعماء جميع الهيئات الموقعة على الاتفاق ، برئاسة السيد جون هول ، ومهمتها الأساسية هي تنفيذ الاتفاق ، وحل المنازعات . ورغم ان مهمة اللجنة صعبة فإن الفضل يعود إليها في حل النزاع بين زعماء حزب إنكاثا الوطني والمؤتمر الوطني الافريقي عقب اشارة زعيم المؤتمر الوطني الافريقي (في خطاب له في مجلس الأمن الدولي) إلى حزب إنكاثا الوطني على انه عميل للحكومة .

٤٠ - والجهاز الوطني الثاني للاتفاق هو أمانة السلام الوطنية برئاسة الدكتور انطوان غيلدنهايز . وتهتم الأمانة بالإعمال اليومي للاتفاق ، ولا سيما اقامة لجان اقليمية ومحلية لحل المنازعات . أما الجهاز الثالث فهو لجنة التحقيق الخاصة بمنع العنف وأعمال التخويف في البلاد . وتسمى لجنة غولدستون ، على اسم رئيسها السيد القاضي ريتشارد غولدستون . وهي لجنة دائمة مفوضة بالتحقيق في طبيعة العنف وأسبابه ، وتحديد المسؤولين عنه ، ورفع توصيات بالاجراءات اللازمة إلى رئيس الدولة . ومن أجهزة الاتفاق الأخرى المحاكم الجنائية الخاصة على المستوى الاقليمي ، وقضاة الصلح على المستوى المحلي .

٤١ - وقد ساعدت هذه الأجهزة حقا على وضع ظاهرة العنف في جنوب افريقيا في المنظور الصحيح . فلجنة غولدستون مثلا تمكنت عن طريق سلسلة تحقيقاتها[٣٥] من إبراز دور المجموعات السياسية المختلفة في ارتكاب العنف ، ووضعت كذلك توصيات لمنع العنف . وهذه تشمل إحاطة الفنادق بالأسوار ، وحظر حمل السلاح علنا ، وحضور الشرطة بصورة فعالة في المجتمعات المحلية . غير أن هذه التوصيات لا تزال بانتظار التنفيذ ومن جهة أخرى فإن لجنة السلام الوطنية ، واللجان الاقليمية والمحلية لحل المنازعات قد أفادت كمنابر هامة للمصالحة بين أهالي جنوب افريقيا لأنه في إطار هذه المنابر يستطيع الرجال والنساء من مختلف دروب الحياة ، ومختلف الأصول والخلفيات العنصرية والعرقية والمعتقدات السياسية ان يجلسوا الآن حول مائدةٍ لحل خلافاتهم .

٤٢ - وبينما تبقى الأسباب الأساسية للعنف وانتهاك الحق في الحياة موجودة في جنوب افريقيا ، وبينما توجد مخاوف من احتمال زيادة العنف مع اقتراب موعد الانتخابات على أساس التعددية الحزبية وغير العنصرية ، فإن الاتجاه الظاهر نحو انخفاض حوادث العنف ذات الدوافع السياسية (من معدل وفيات قدره ٢٩٣ في عام ١٩٩٢ إلى ١٦٦ في شباط/فبراير ١٩٩٣)[٣٦] ، يشير إلى أن أجهزة اتفاق السلام الوطني هذه وغيرها من الخطوات التي اتخذت لمنع العنف بين المجموعات السياسية المختلفة ولتعزيز حق الحياة قد صار لها تأثير ، مهما كان ضئيلا . ولكن حتى بعد انتخاب حكومة ديمقراطية فسوف يستمر العنف وانتهاك الحق في الحياة كأحد ملامح مجتمع جنوب افريقيا طالما بقيت المظالم الاجتماعية - الاقتصادية الموروثة عن الفصل العنصري .

ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٤٣ - بالاضافة إلى إنكار الحقوق السياسية والانتهاك الجسيم للحق في الحياة الذي تسببه ظاهرة العنف ، فإن استمرار انتهاج مبدأ الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أكد التمييز على الأسس العنصرية في الحياة اليومية . وكان من المحتم ان يؤدي وضع من هذا القبيل إلى عدم مساواة صارخة في تمتع جميع سكان جنوب أفريقيا بالحق بالتعليم والصحة ، والاسكان ، والعمالة ، والأجور ، على نحو يناقض المادة ٢٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والمواد ٧(أ)'١' ، و٩ ، و١٢'١' و١٣'١' من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالاضافة إلى المادة ٥(هـ) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري .

٤٤ - ويمكن التوصل إلى فكرة متعمقة عن بعض الأخطاء الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب فيها الفصل العنصري من خلال فحص عدد قليل من القطاعات . ففي ميدان التعليم ، على سبيل المثال ، حيث كفلت هيمنة فلسفة التعليم الوطني المسيحي الداعم للفصل العنصري توجيه ادارة التعليم من خلال ١٩ دائرة تعليمية على أساس العنصر والأصل الاثني ، تبين الأرقام المتاحة أن قرابة ٨ ملايين من سكان البلد السود البالغ عددهم ٢٤ مليونا ، أميون وظيفيا (٣٧) . وبالاضافة إلى ذلك ، تشير التقديرات إلى أن ١٨ في المائة من الأطفال السود (أي ستة ملايين طفل) (٣٨) ، ممن تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٤ سنة ، غير ملتحقين بنظام التعليم الرسمي ، في ذات الوقت الذي تواصل الحكومة فيه الانفاقها على تعليم الطفل الأبيض بما يبلغ أربعة أضعاف انفاقها على تعليم الطفل الأسود .

٤٥ - ويمكن ايجاد أدلة أخرى على عدم المساواة في توفير المرافق التعليمية مما يؤدي إلى وجود نواحي عجز كبيرة في مدارس السود بوجه عام ، ويختلف الوضع تبعا لاختلاف الدائرة المسؤولة عن هذه المدارس من دوائر التعليم البالغ عددها ١٤ دائرة . وفي عام ١٩٩٢ ، تراوح عدد التلاميذ لكل مدرس في مدارس السود بين نسبة ١٤ إلى ١ في المدارس الخاضعة لإدارة دائرة التعليم والثقافة ونسبة ٣٦ إلى ١ في المدارس الخاضعة لدائرة التعليم ومدارس التدريب . وظلت نسبة التلاميذ - إلى قاعات الدراسة عالية في جميع دوائر تعليم السود ، وتجاوزت نسبة الـ ٦٠ إلى ١ في بعض المدارس الابتدائية (٣٩) . وأدى النقص البالغ في الموارد والمدرسين المؤهلين في مدارس السود ، بشكل ثابت ، إلى انخفاض مستوى درجات النجاح بالنسبة للطلاب السود في المدارس مما أثر تأثيرا ضارا على حقهم في التعليم . وفي عام ١٩٩٢ ، على سبيل المثال ، لم ينجح سوى ٤٤ في المائة من الطلاب السود في امتحان نهاية مرحلة الدراسة الثانوية مقابل ٩٨,٧ في المائة من الطلاب البيض ، بينما لم يحصل سوى ١٠ في المائة

من الطلاب السود الذين أدوا الامتحان على درجات عالية تكفي لبحث قبول التحاقهم بالجامعات(٤٠) .

٤٦ - وتوجد صنوف من عدم المساواة أيضا فيما يتعلق بالتمتع بالحق في العمل . فأغلب الذين يتألف منهم رقم الـ ٤٠ في المائة من المتعطلين هم دون شك من السود ، بينما تؤلف قرابة ٣ ملايين من الشباب السود ما تسميه مجلة "تايم" "الجيل الضائع من المتعطلين الحقيقيين"(٤١) . ويقترن عدم تمكن أغلب السود في جنوب أفريقيا من الحصول على فرص العمل ، بعدم مساواة في الأجور عندما ينجح السود في الحصول على عمل .

٤٧ - ويستدل من دراسة استقصائية شأن التفاوت في الدخول أجرتها شركة بحوث "جميع وسائط الاعلام والمنتجات في جنوب أفريقيا" في الفترة بين شباط/فبراير ١٩٩٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٩١ على أن المتوسط الشهري لدخل أسر السود يبلغ ٧٧٩ راندا ، وأسر الملونين ٦٠٧ ١ راندات ، وأسر الهنود ٤٧٦ ٣ راندا ، وأسر البيض ٦٧٩ ٤ راندا(٤٢) . وعزز صحة هذه الأرقام تقرير مكتب بحوث السوق التابع لجامعة جنوب أفريقيا الذي أوضح أن متوسط الدخل السنوي لأسر البيض في المدن الريفية في عام ١٩٩١ (بلغ ٨٤٤ ٦٣ راندا) أي ما يعادل دخل أسر السود ست مرات (٧٨٥ ١٠ راندا)(٤٣) . ولعل هذا الاستنتاج غير منقطع الصلة بحقيقة أنه حتى شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، لم يكن السود في جنوب أفريقيا يمتلكون سوى ٣ في المائة فقط من اقتصاد بلغ ناتجه المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لتلك السنة ٦٦٦ ٢٩٦ مليار راندا(٤٤) .

٤٨ - وفي قطاع الاسكان ، تبين للسيد ويلزي كيليان ، والسيد يوهان سايمان وهما من الخبراء في اقتصاديات البناء من بحث أجري في الفترة بين ١٩٨٦ و١٩٩٢ استمرار عدم المساواة القائم على أساس عنصري في عدد المساكن التي شيدت ، وفي قيمة هذه المساكن ونوعيتها(٤٥) . وتوضح الأرقام الخاصة بعام ١٩٩١ أن عدد المساكن المتأخر انجازها في المناطق الحضرية في جنوب افريقيا كنتيجة مباشرة لقوانين التمييز الناجمة عن الفصل العنصري بلغ ١,٣ مليون وحدة في حين كان ٣٣ في المائة فقط من سكان الريف في جنوب أفريقيا هم الذين توافرت لهم في عام ١٩٩١ مساكن تتفق مع المعايير المقبولة(٤٦) .

٤٩ - وبالنسبة للأغلبية السوداء في المناطق الحضرية ، تمثل التمتع بالحق في الاسكان في شكل اقامة بالدور المسماة بالأنزال . وكان هناك ، في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ٢٤٠ من هذه الأنزال للسود في كافة أنحاء البلد بلغ عدد أسَّرتها ٣٠٢ ٥٤٦ سرير . إلا أنه وفقا لتقديرات مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا كان هناك في بعض المناطق ستة أفراد لكل سرير في هذه الأنزال(٤٧) . وأدت عدم كفاية الاسكان

إلى معيشة ما يقدر بسبعة ملايين من السود أي ١٨ في المائة من سكان جنوب أفريقيا البالغ عددهم ٣٨ مليونا في مستوطنات عشوائية تتألف من أكواخ مصنوعة من الحديد المموج وألواح البلاستيك والكرتون (٤٨) . ومعظم من يقطنون هذه المستوطنات مثل مخيم "كروسرودز" العشوائي السيء السمعة بالقرب من كيب تاون من الفلاحين المعدمين القادمين من المناطق الريفية التي خربها الجفاف التماسا لفرص عمل .

٥٠ - وتعرض الحق في الصحة أيضا لصنوف عدم مساواة صارخة نتيجة لسياسة الفصل العنصري المتبع في جنوب أفريقيا . ويستدل من المعلومات التي قدمها معهد العلاقات العنصرية في جنوب أفريقيا ، على أن المؤشرات المتعلقة بصحة السود تبين أن حالتهم الصحية ما فتئت أسوأ بكثير من حالة الملونين أو الهنود أو البيض . ففي عام ١٩٩٠ ، على سبيل المثال ، أوضحت معدلات وفيات الرضع لكل ٠٠٠ ١ من المواليد أحياء في جنوب أفريقيا أن السود تكبدوا أعلى معدل للوفيات (٥٢,٨) أعقبهم الملونون (٣٨) ، ثم الهنود (١٣,٥) ثم البيض (٧,٣) (٤٩) . وبالاضافة إلى ذلك ، فعلى الرغم من أن العضوية في مخططات المساعدة الطبية بلغت ٢٣ مليون عضو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وبلغ عدد الذين يتلقون فوائد من هذه المخططات ٦,٢ مليون نسمة ، فإن ٥ في المائة فقط من السود هم الذين تمتعوا بهذه العضوية (٥٠) . وهناك تفاوتات أيضا في مدفوعات الرعاية الاجتماعية لعام ١٩٩٠ . فقد بلغ ما تلقاه السود من هذه المدفوعات التي تحسب عادة على أساس المتوسط للفرد ١٠٠ راندا ، وللملونين ١٤٦ راندا ، ولكل من الهنود والبيض ٣٠٠ راندا (٥١) .

٥١ - وعلى الرغم من أن أغلب المحرومين في جنوب أفريقيا لا يزالون يعيشون بدون توافر المرافق الأساسية اللازمة لنهوضهم الاجتماعي والاقتصادي ، فإن عملية الاصلاح التي بدأت في عام ١٩٩٠ ووجهت نحو القضاء التام على الفصل العنصري ، قد عجلت ببعض الخطوات التي تكفل تمتع جميع سكان جنوب أفريقيا بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن العنصر ، والمعتقد الديني و/أو السياسي .

٥٢ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ ضُمن الحق في الحياة لفئة معينة من السجناء بإصدار وقف مؤقت لتنفيذ أحكام الإعدام ، بينما جرى تعديل قانون الإجراءات الجنائية على نحو لا يجعل عقوبة الإعدام إلزامية . وبالإضافة إلى ذلك ، وحسبما اتفق عليه في مذكرة بريتوريا ، فإن نحو ١٥٠ ١ سجينا سياسيا قد أفرج عنهم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بينما عاد أكثر من ٢٣٦ ٥ منفيا إلى جنوب أفريقيا تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آب/أغسطس ١٩٩٢ ، بالإضافة إلى عودة عدد إضافي بلغ ٢٣٦ ٧ منفيا تحت رعاية لجنة التنسيق الوطنية لإعادة المنفيين إلى الوطن (٥٢) التي حلت الآن . ولم يعد جميع هؤلاء المنفيين واللاجئين إلى وطنهم بسبب الصعوبات التي واجهها من عادوا قبلهم إلى الوطن .

٥٣ - إن إلغاء الصكوك الأربعة التي تعكس بجلاء شديد ، الفصل العنصري ، والتي ذكرت آنفا في إطار بحث المشاركة السياسية المتكافئة ، قد أعقبه في آذار/مارس ١٩٩١ اصدار حكومة جنوب أفريقيا "الورقة البيضاء عن إصلاح الأراضي" . وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ أقر البرلمان إلغاء قانون "تدابير الأراضي القائم على أساس عنصري" ، وبذا نص على إلغاء "قانون أراضي السود" وجميع الأحكام الأخرى المتعلقة باحتياز وممارسة الحقوق المتعلقة بالأراضي على أساس عنصري . فحتى اليوم ، استأثر البيض وحدهم باستغلال نسبة ٨٧ في المائة من الأراضي الزراعية . وقد شكلت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لجنة استشارية بشأن تخصيص الأراضي أنشئت في إطار هذا القانون من أجل تقديم توصيات إلى رئيس الدولة بشأن إعادة تخصيص الأراضي للمجتمعات المحلية التي كانت تشغل هذه الأراضي في السابق . ومن المعروف أن ٣١ مجتمعا محليا قد قدموا شكاوى إلى اللجنة الاستشارية التي ستخوَّل قريبا السلطات اللازمة للبت في المطالبات بالأراضي (٥٣) . وخلال ذلك ، أعلنت الحكومة في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وقفا مؤقتا لبيع الأراضي "المملوكة للدولة" التي تجري اللجنة تحقيقات بشأنها .

٥٤ - وألغي أيضا قانون مناطق الجماعات لعام ١٩٦٦ ، وقانون حرية الاستيطان لشؤون الحكم المحلي لعام ١٩٨٨ بموجب إلغاء قانون تدابير الأراضي القائمة على أساس عنصري لعام ١٩٩١ . وبالمثل ، فإن إلغاء القيود على التراخيص والانتقال وحقوق الإقامة وإعانات الرعاية والخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة قد بدأ سريانه نتيجة لقانون إلغاء تسجيل السكان لعام ١٩٩١ .

٥٥ - كما اتخذت خطوات لتحسين حقوق العمال . ففي تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أدت التعديلات التي أدخلت على قانون الشروط الأساسية للعمل لعام ١٩٨٣ ، وقانون التأمين ضد البطالة لعام ١٩٦٦ ، إلى إدخال عمال الزراعة في نطاق أحكام القوانين لأول مرة . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أمكن التوصل إلى اتفاق بين مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا والحكومة أدخل إصلاحات فيما يتعلق بالعمل ، لصالح عمال الزراعة وعمال الخدمة المنزلية . وبموجب هذا الاتفاق ، ستصدر الحكومة تعديلات قانون التأمين ضد البطالة في موعد لا يتجاوز أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، وقانون الشروط الأساسية للعمل في موعد لا يتجاوز آذار/مارس ١٩٩٣ (٥٤) . وستقدم الحكومة أيضا مشروع قانون لتوسيع نطاق قانون علاقات العمل ، وقانون الأجور ليشمل عمال الزراعة بحلول نهاية عام ١٩٩٢ (٥٥) بغية إقرار القانون في عام ١٩٩٣ .

٥٦ - وتعهدت الحكومة أيضا بتوسيع نطاق قانون الشروط الأساسية للعمل ليشمل عمال الخدمة المنزلية بحلول النصف الثاني من عام ١٩٩٣ ، وتوسيع نطاق قانون التأمين ضد البطالة ، وقانون تعويض العمال ليشملهم بحلول عام ١٩٩٤ . وستقوم عدة لجان ببحث

توسيع نطاق قانون علاقات العمل وقانون الأجور ليشمل عمال الخدمة المنزلية . وستقدم تقريرا عن ذلك إلى وزير القوى العاملة بحلول نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، وتشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣ على التوالي .

٥٧ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٢ ، أعلنت الحكومة اعادة تشكيل اللجنة الوطنية للقوى العاملة بحيث يكون ثلثها من ممثلي لجان الأعمال ، وثلث آخر من ممثلي العمال ، والثلث الثالث من ممثلي الحكومة . وتدور المناقشة بين الأطراف الثلاثة بشأن إعادة تشكيل اللجنة منذ وقعت مذكرة "الابوريا" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ومن المتوقع أن تشتمل مذكرة اللجنة الجديدة على توحيد قانون علاقات العمل لعام ١٩٥٦ ، وتوضيح قوانين الإضرابات ، وتناول المسائل التي أثيرت في تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية التي زارت البلد في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وأن تعمل هذه اللجنة كلجنة توفيق فيما يتعلق بمنازعات العمل .

٥٨ - وهناك علامة بارزة أخرى على طريق تحسين حقوق العمال خلال مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية في جنوب أفريقيا هي تشكيل المحفل الاقتصادي الوطني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ . وقد صمم المحفل كتجمع فكري لممثلي العمال ورجال الأعمال والحكومة معا من أجل وضع استراتيجيات اقتصادية متكاملة ، وقد جرى إنشاء هذا المحفل عقب تقديم مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا عدة طلبات بإنشائه . ويشمل جدول أعماله المسائل المتعلقة بالبطالة ، والرقابة على الصرف ، وأسعار الفائدة ، والتضخم ، والنظام الضريبي ، والتأمينات ، والخصخصة ، ومسألة القوة الاقتصادية التي أصبحت في أيدي عدد قليل جدا من الشركات العملاقة(٥٦) . ويأمل مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا أن يتم إرساء حقوق العمال التي يجري التفاوض عليها تحت رعاية المحفل الاقتصادي الوطني واللجنة الوطنية للقوى العاملة قبل أن تبدأ الجمعية التأسيسية في صياغة الدستور الجديد .

٥٩ - وفي ميدان التعليم ، اتخذت مبادرات أيضا لتعزيز تكافؤ الحقوق في التعليم . وأثناء عام ١٩٩٢ ، نفذت جوانب من المقترحات المتعلقة بالسياسة العامة التي وردت في استراتيجية تجديد التعليم ، ووثائق نماذج المقررات الدراسية التي نشرت في عام ١٩٩١ . وشملت هذه المقترحات التخلي عن بعض السلطات كاللجان المحلية لتنظيم المدارس ، وإقامة النموذج "جيم" من المدارس نصف المخصصة في مدارس البيض السابقة ، وإلغاء القيود العنصرية وإجراء تغييرات فيما يتعلق بالسياسة العامة تجاه اللغات في كافة المدارس التي تديرها دائرة التعليم والتدريب ، وإنشاء سلطة مشتركة لاصدار الشهادات ، لجميع الطلاب الذين يسجلون لامتحانات Standard 10 و N3 العامة في نهاية عام ١٩٩٢ ، ورفع مستوى مدارس التعليم الثانوي ، والقيام بعمليات ترشيد واسعة النطاق في قطاع التدريس(٥٧) .

٦٠ - وتحدث السيد سام دي بييرز وزير التعليم في جنوب أفريقيا في تموز/يوليه ١٩٩٢ فقال إنه من المتوقع أن ينشأ نظام تعليم غير عنصري واحد في غضون فترة تتراوح بين ١٨ شهرا و٢٤ شهرا (٥٨) . إلا أنه أمكن خلال ذلك إحراز بعض التقدم نحو إعادة توزيع الموارد داخل النظام التعليمي: فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على تعليم الفرد من السود (خارج الأوطان العشرة) إلى نسبة الإنفاق على تعليم البيض في العام ١٩٩١-١٩٩٢ فأصبحت ١:٣ (٥٩) . ومن المتوقع أن يزداد الإنفاق على تعليم السود بنسبة ٣٥,٥ في المائة في الفترة بين العام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢ والعام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣ مقابل زيادة تبلغ ١٠ في المائة بالنسبة لميزانية تعليم البيض (٦٠) .

٦١ - وفي مجال الصحة والرعاية الاجتماعية ، نشر قانون للمساعدة الاجتماعية في شباط/فبراير ١٩٩٢ . ويستهدف هذا القانون إدماج جميع القوانين المتعلقة بمدفوعات المساعدة الاجتماعية في قانون واحد ، وإنشاء نظام معاشات تقاعدية موحد لجميع سكان جنوب أفريقيا . وفي آذار/مارس ١٩٩٢ أعلن السيد ب. دي بليسيس وزير المالية آنذاك زيادة في المعاشات التقاعدية الشهرية للمسنين من السود تراوحت بين ٢٢٤ راندا و٢٩٣ راندا ، وبالنسبة للملونين والهنود تراوحت بين ٢٦٣ راندا و٣١٨ راندا ، وبالنسبة للبيض تراوحت بين ٣٠٤ راندا و٣٤٥ راندا (٦١) . وهكذا انخفضت نسبة معاشات البيض إلى السود من ١:١,٣٥ إلى ١:١,١٨ . وقال السيد دي بليسيس إنه لا يمكن على الفور تحقيق المساواة في المعاشات الاجتماعية التقاعدية لكنه تعهد بضمان تحقيق المساواة الكاملة في ميزانية ١٩٩٣-١٩٩٤ .

٦٢ - وأعلن السيد دي بليسيس في نفس الخطاب المتعلق بالميزانية الذي أدلى به في آذار/مارس ١٩٩٢ أن الحكومة ستنفق ٩,٩٣ مليار راندا على الخدمات الصحية في جنوب أفريقيا في السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣ أي بنسبة زيادة تبلغ ٢٢ في المائة عن السنة السابقة . وسيركّز على توفير الرعاية الصحية الأولية وعلى ضمان حق الناس في الحصول على التغذية السليمة نظرا لأن ما يقدر بنسبة ٦٦ في المائة من السكان السود في جنوب أفريقيا كانوا يعيشون وذلك حتى آذار/مارس ١٩٩٢ ، تحت خط الفقر . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، أعلن الدكتور رينا فنتر وزير الصحة الوطنية أنه سيتم ترشيد الخدمات الصحية ، وأنه يجري إعداد قانون للتصفية التدريجية للدوائر "التي تعمل لحسابها الخاص" في هذا المجال وللسماح بتشكيل دائرة وطنية واحدة للصحة (٦٢) .

٦٣ - كما اتخذت تدابير لتسهيل إعمال حق الاسكان للمجموعات المحرومة في جنوب أفريقيا . ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أنشئ المحفل الوطني للاسكان في اجتماع للأحزاب السياسية وللمجموعات الأخرى المهتمة بالاسكان في راندبورغ (بالقرب من

جوهانسبرغ)[٦٣] . ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المحفل الذي أنشئ رسميا في آب/اغسطس ١٩٩٢ في صياغة اتفاق وطني للاسكان . ففي عام ١٩٩٢-١٩٩٣ بلغ الانفاق الحكومي الوارد في الميزانية بالنسبة للاسكان والبنية الاساسية المتصلة به ٣,١٥ مليار راندا[٦٤] . ومن هذا المبلغ ، خصص مبلغ ٢٩٥ مليون راندا لرفع مستوى الانزال وتحويلها . وبحلول آب/اغسطس ١٩٩٢ ، أشير إلى أن المفاوضات التي كانت تجري في هذا الخصوص قد تمت بشأن ٣٨ نزلا بينما وصلت المفاوضات إلى مرحلة متقدمة بشأن ٦٥ نزلا آخر[٦٥] .

٦٤ - واتخذت حكومة جنوب أفريقيا أيضا خطوات لإعمال بعض الصكوك الدولية لحقوق الانسان . ففي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وقعت الحكومة الاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، واتفاقية حقوق الطفل ، والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة ، والاتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة . كما انضمت الحكومة إلى اتفاقية الرضا بالزواج ، والحد الأدنى لسن الزواج ، وتسجيل عقود الزواج .

٦٥ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٣ ، اتخذت الحكومة خطوة أخرى نحو تأمين التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع سكان جنوب أفريقيا عندما أعلنت عن مشروعها لقانون الحقوق[٦٦] ومشروع القانون هذا ، الذي يبدو أنه يتوخى على وجه التحديد ابطال الاعتداءات الجسيمة على حقوق الانسان التي ارتكبها الحزب الوطني الحاكم على مدى توليه السلطة لأكثر من ٤٤ سنة ، يعزز مبادئ من مثل حماية الكرامة الانسانية ، والمساواة أمام القانون ، وحرية القول والتجمع ، وحق المواطنين في الحصول على جواز سفر . ويؤكد مشروع القانون على حقوق الملكية والأمن ، وعلى ضمان حقوق أصحاب العمل وحقوق العمال جنبا إلى جنب ، كما يشمل اشارة إلى عقوبة الاعدام بالنسبة لبعض الجرائم الخطيرة وإلى الاحتجاز بدون محاكمة . إلا أن القانون تعرض للانتقاد لعدم تناوله للتدابير الموجهة نحو تصويب الأخطاء الاقتصادية المترتبة على الفصل العنصري من مثل المصادرة القسرية للأراضي ، ولعدم ضمان التمتع بالحقوق الأخرى من مثل الحق في العمل ، والاسكان ، والرعاية الصحية ، والتعليم[٦٧] .

٦٦ - وثمة مؤشر آخر على استعداد الحكومة لتعزيز التمتع بالحقوق الاجتماعية هو القيام بالاعلان في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ عن خطط لادخال اصلاحات لمكافحة التمييز على أساس الجنس وإلغاء القوانين التي تعوق حقوق المرأة . وستتناول القوانين الجديدة حقوق الزوجات في المشاركة في الأصول التي تمتلكها الاسرة ، وحقهن في الوصاية على أطفالهن ، والحماية من الفصل من العمل بسبب الحمل ، والتقاعد أسوة بزملائها الذكور

عند بلوغ الخامسة والستين من العمر بدلا من الستين[٦٨] . ويجري النظر أيضا في اصدار قانون للتصدي لمشكلة العنف المنزلي .

٦٧ - وعلى الرغم من الجهود الاصلاحية التي بذلت منذ عام ١٩٩٠ لضمان المشاركة السياسية المتكافئة ، وتعزيز حق الناس في الحياة من خلال منع العنف ، وضمان تمتع جميع سكان جنوب أفريقيا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، على أساس غير تمييزي ، فلا تزال هناك عدة عوامل تعوق الانتقال الى الديمقراطية في البلد .

رابعا - العوائق

٦٨ - مما لا ريب فيه ، أن ظاهرة العنف ، في مجتمع أجبر فيه الناس على التعبير عن مشاعرهم وآمالهم واحباطاتهم عن طريق اللجوء إلى الوسائل العنيفة ، تمثل عائقا رئيسيا أمام تحقيق الديمقراطية الكاملة في جنوب افريقيا ، وأمام تمتع شعبها بحقوق الانسان الأساسية . فالواقع أنه على الرغم من اتفاق السلام الوطني ، فإن ثمة معارك بين مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤيدي حزب انكاثا لا تزال مستمرة ، ولا يزال حزب مؤتمر الأفريقيين الوحدويين لآزانيا يرفض التخلي عن جناحه المسلح بينما تستمر عمليات التحقيق في العنف الذي تباشره الدولة .

٦٩ - وازدادت احتمالات العنف قوة بفعل ظاهرة "أحاديث الحرب" التي يطلقها بعض زعماء مختلف المجموعات السياسية في جنوب أفريقيا . فبالاضافة إلى الرئيس منغوسوتو بوتيليزي زعيم انكاثا الذي كرس جهوده للحيلولة دون تصرف حزب المؤتمر الوطني الأفريقي باعتباره الممثل الوحيد للسود ، فإن مؤتمر الأفريقيين الوحدويين لآزانيا هدد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بتشكيل جيش خاص قانوني للدفاع عن الجماهير من العنف الذي ترعاه الدولة ، وفي الشهر ذاته ، دعا السيد روبرت فان توندر زعيم حزب بويرستات جيش البوير الجمهوري إلى شن هجمات ضد الحكومة بأسلوب حرب العصابات . وأدت هذه الأوضاع الجارية إلى مخاوف من أن يؤدي العنف إلى تعطيل عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، لا سيما أثناء الحملات الانتخابية . كما أن الزعيم بوتيليزي يمكن أن يرفض التسوية التي يتفاوض على تحقيقها أساسا السيد مانديلا والرئيس دي كليرك من خلال ممارسة ما أسماه بخيار سافيمبي ، وهي إشارة إلى جوناس سافيمبي الزعيم الأنغولي المتمرد الذي استأنف الحرب الأهلية بعد أن هزم في أول انتخابات حرة في أنغولا في أيلول/سبتمبر الماضي .

٧٠ - كما يمكن لأنشطة الراديكاليين على يسار ويمين الساحة السياسية أن تؤدي إلى تعويق التقدم نحو القضاء التام على الفصل العنصري . فالمعسكر الراديكالي يتألف بصفة رئيسية من ثوريين ، ومتزمتين ايديولوجيا ، واشتراكيين/محافظين من مثيري القلاقل . وعلى اليسار من هذا المعسكر هناك مؤتمر الأفريقيين الوحدويين لآزانيا ، ومنظمة شعوب آزانيا ، والشباب . ويقدر عدد الشبان السود بمليون أو أكثر ممن يعانون من البطالة ويشاركون في أعمال العنف في المدن على مدى سنوات ، ويشعرون بالاحباط بسبب اخفاق المفاوضات الجارية حتى الآن في تغيير الوضع السياسي القائم في جنوب أفريقيا .

٧١ - وفي آذار/مارس ١٩٩٣ ، رفضت عصبة شباب المؤتمر الوطني الافريقي خطوة التسوية الهامة لتشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية لمدة خمس سنوات (٦٩) . ودعت عصبة الشباب إلى العودة إلى "تحدي الحكم" ، وهي استراتيجية استخدمت سابقا وتتمثل في استخدام الاحتجاج والعنف للضغط على حكام بريتوريا البيض من أجل التغيير . وأفادت التقارير أن كثيرا من أفراد القاعدة الشعبية الذين أغضبهم قرار المؤتمر الوطني الأفريقي الصادر في عام ١٩٩٠ بوقف الأعمال العسكرية حتى اجراء الاصلاحات ، رحبوا بالهجمات التي شنت مؤخرا على المدنيين البيض من قبل الجناح المسلح لمؤتمر الأفريقيين الوحدويين لآزانيا ، بينما ترك كثيرون صفوف المؤتمر الوطني الأفريقي وانضموا إلى مؤتمر الأفريقيين الوحدويين لآزانيا (٧٠) .

٧٢ - وعلى الجانب اليميني للمعسكر الراديكالي هناك مجموعات البيض المناصرين للفصل العنصري ولنزعة السيادة والتفوق ، والمعادين للشيوعية . وتشمل هذه المجموعات مؤسسة ستالارد ذات الارتباطات بالمجموعات المناصرة لنزعة التفوق في كافة أنحاء العالم ، ومعهد الأهداف الغربية الذي يدعي أن نشاطه مكرس لحماية أسلوب الحياة الغربي عن طريق توفير التدريب على الدفاع الذاتي لبيض جنوب أفريقيا ، وعددا من المنظمات اليمينية شبه العسكرية . واعتبارا من عام ١٩٩٢ ، كانت قائمة جيوش الجناح اليميني التي يقال إنها تشكل تهديدا لأمن الدولة تشمل الحركة الملكية الافريكانية ، وحركة بلانكي فيغليفهايد ، وبلانكي فيريستا نسبيغينيغ ، وجيش البوير الجمهوري ، وحركة بويري كوماندو ، ومؤسسة البقاء والحرية ، ومنظمة كوكلوكس كلان ، وحركة أوردي بوير فولك ، وبريتوريا بويري كوماندو ، وفولكسلير ، وفيو كوماندو ، وفيتغولف (٧١) ، وتؤدي أنشطة هذه المجموعات الراديكالية إلى تردي مناخ الكراهية العنصرية في جنوب افريقيا . كما تلهب جذوة التعصب السياسي مما يعوق الإسراع بعملية التحول الديمقراطي الكامل للبلد .

٧٣ - وتتمثل عقبة أخرى أمام تحول جنوب افريقيا إلى بلد ديمقراطي تراعى وتحترم وتعزز فيه الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان هو قدرة أفكار وممارسات الفصل العنصري القديم على المناورة حيث لا تزال هذه الأفكار والممارسات قائمة على الرغم من عملية الإصلاح التي بدأت في عام ١٩٩٠ . ويمكن اكتشاف دليل على ذلك في موقف الحكومة في المفاوضات الدستورية . فيقال إن الرئيس دي كليرك اقترح من أجل وضع دستور انتقالي ينظم اقامة حكومة وحدة وطنية ، أن تخول السلطة الحقيقية إلى لجنة تنفيذية تتألف من زعماء الأحزاب ، مما يجعل رئاسة الجمهورية وظيفة شرفية إلى حد كبير (٧٢) كذلك فإن الرئيس دي كليرك يطلب ضمانات واضحة بشأن تقاسم السلطة في الدستور النهائي (على الرغم من أنه ينفي أنه يحاول ضمان اسلوب تصويت دائم للبيض) ، وتشكيل سلطات مستقلة ذاتيا ووضع حدود للمناطق عن طريق المتفاوضين لا من المجلس التأسيسي المنتخب (٧٣) .

٧٤ - ويتضح مظهر شان على دوام أفكار الفصل العنصري القديمة في إضفاء ادراج مفاهيم عامة في قانون الحقوق الذي اقترحته الحكومة ، وفي بعض أحكام القوانين التي أصدرتها حتى الآن لالغاء قوانين الفصل العنصري . وكما لوحظ آنفا ، فإن قانون الحقوق المقترح وإن كان ينص على حقوق الملكية الخاصة التي تستهدف بصفة أساسية حماية البيض ، فإنه لا يضمن حق كل فرد في العمل والإسكان والرعاية الصحية والتعليم . والواقع أنه حتى خطة الحكومة للتحول إلى نظام تعليم واحد يستند إلى اعادة تشكيل على أساس الخطوط الإقليمية وليس الخطوط العنصرية إنما يعكس مشكلة أفكار الفصل العنصري القديمة لأن الهيكل الجديد يمكن أن يرسخ أوجه عدم المساواة والامتيازات الإقليمية أكثر من تلك القائمة على أساس عنصري .

٧٥ - كما ينعكس عبء أفكار الفصل العنصري القديمة في بعض أحكام القوانين التي تستهدف علاج الفصل العنصري . فعلى سبيل المثال ، لم يؤثر قانون إلغاء تدابير الأراضي القائمة على أساس عنصري لعام ١٩٩١ على الأراضي فيما يسمى بالأوطان حيث لا تزال القوانين التقليدية التي اعتمدت خلال عهد الفصل العنصري قائمة . وهي تتيح الاعتراف بصكوك نقل الملكية العقارية المتعلقة بالأراضي التي احتازها بيض جنوب افريقيا في ظل نظام الفصل العنصري ، مما يجعل من المستحيل درء المظالم المتراكمة من الماضي ربما حتى بعد اعتماد الدستور الديمقراطي . وبالإضافة إلى ذلك ، يرى كثيرون أن الفصل الثالث من قانون تدابير الأراضي الذي يمكن بموجبه للمقيمين في الأحياء المتميزة أن يضعوا قواعد ومعايير ليتبعها جميع الذين يعيشون في هذه الأحياء يعتبر بمثابة تدبير يحمي مصالح البيض ويضع عقبات أمام من ينتمون إلى العناصر الأخرى الذين قد يرغبون في احتياز ممتلكات في تلك المناطق .

٧٦ - وتشمل القوانين الأخرى التي تنطوي على أفكار قديمة تقوم على الفصل العنصري قانون حظر التنصت والمراقبة لعام ١٩٩٢ الذي يتيح للمدعي العام تخويل الشرطة أو قوة الدفاع عن جنوب افريقيا أو أفراد دائرة الاستخبارات الوطنية الإطلاع على المراسلات البريدية ، أو التنصت من خلال استخدام الأشرطة التليفونية ، ووضع أجهزة التنصت في الغرف ، كما أدخل حكم في قانون الشرطة المعدّل الصادر في شباط/ فبراير ١٩٩٢ ، يعهد بسلطات الشرطة الكاملة (بما في ذلك التفتيش والقبض) إلى أفراد قوات شرطة الأوطان عندما تحدث عمليات "عابرة للحدود" .

٧٧ - ولا تزال ممانعة من استفادوا من نظام الفصل العنصري السيء السمعة في قبول حتمية التغير تشكل عائقا آخر أمام التحويل الديمقراطي لجنوب افريقيا . ومن بين هذه المجموعة هناك بعض حكومات الأوطان التي ترفض الاندماج في جنوب افريقيا جديدة ، وبعض عناصر قوات الأمن ، والمزارعين البيض ، ومجموعات الجناح اليميني ، وبعض أفراد السلطات التقليدية التي تشعر بالجزع وعدم التيقن بشأن دورها في النظام الجديد .

٧٨ - وفي عام ١٩٩٣ ، مثلت هذه المجموعات هيئة تدعى المجموعة المعنية بأهل جنوب افريقيا شمل أعضائها حزب انكاثا ، وسيسكاي ، وبوفوثاتسوانا ، بالإضافة إلى مجموعات البيض على يمين الساحة السياسية من مثل تنظيم "CP" . إلا أنه تشكلت في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ مجموعة جديدة تتألف كلية من البيض تسمى Afrikaner Volksfront (أي جبهة الشعب الإفريكاني) . تحت قيادة "لجنة الجنرالات"(٧٤) وهي تتألف من جميع الأحزاب السياسية الانفصالية للبيض في جنوب افريقيا ، ومن النقابات العمالية ، والمنظمات الزراعية والمجموعات شبه العسكرية . وهم يطالبون بوطن يقتطع من مقاطعة الترانسفال الشمالية الشرقية كملاذ مستقل لبيض جنوب افريقيا الذين تجمعهم نفس اللغة والقيم المحافظة . ونظرا للدعم الكبير الذي يحتمل أن تحصل عليه هذه المجموعة من القوات المسلحة ذات الطابع اليميني إلى حد كبير ، فإن تشكيلها يؤدي إلى استفحال التشتت والانشقاق في الوقت الذي تبذل فيه الجهود في جنوب افريقيا صوب تحقيق الديمقراطية .

٧٩ - ويتمثل عائق إضافي أمام التحول نحو الديمقراطية في جنوب افريقيا في عدم وجود أية خبرة ديمقراطية بين الأغلبية الكبيرة من السكان الذين لم يدلوا بأصواتهم قط في أي اقتراع من قبل . ولذا يمكن أن يكون لعدم فهم العمليات الانتخابية أثر سلبي على الممارسة بأكملها . ويضاف إلى ذلك الضعف المتواصل لاقتصاد جنوب افريقيا الذي يشهد أكبر انتكاساته في السنوات الأخيرة .

٨٠ - فالواقع أن البلد سجل في عام ١٩٩١ نموا سلبيا بلغ معدله ٠,٥ في المائة في حين شهد البلد انكماشا في عام ١٩٩٢ بلغت نسبته ١ في المائة(٧٥) ولذا قد يكون انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩١ واتساع الفجوة بين الأداء الاقتصادي الفعلي والمعدل الأدنى للنمو اللازم لمنع الاضطراب هما السبب في الافتقار الظاهر إلى الإرادة السياسية من جانب الحكومة بالنسبة لتوجيه موارد كافية نحو إزالة صنوف عدم المساواة في القطاع الاجتماعي - الاقتصادي . وعلى الرغم من ذلك ، قد يتسنى إزالة جميع هذه العوائق إذا استمرت الاتجاهات الحالية لردود الفعل الدولية إزاء التطورات في جنوب افريقيا .

خامسا - دور المجتمع الدولي

٨١ - كان على المجتمع الدولي الذي سعى إلى القضاء على الفصل العنصري من خلال تطبيق عقوبات شاملة وتدابير أخرى ، وفقا لبرنامج العمل الذي تضمنه إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي أن يواصل اهتمامه بمسألة ايجاد حل سياسي لمشكلة الجنوب الإفريقي من خلال الجهود المثابرة التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة . ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يوفر الدعم الشامل لمعارضي الفصل العنصري . وأن يضمن عدم تخفيف التدابير القائمة حتى يقدم دليل واضح على إجراء تغييرات عميقة ولا رجعة فيها .

٨٢ - ومنذ عملية الإصلاح التي بدأت في عام ١٩٩٠ واعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار ٧٩/٤٦ ألف المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي تطلب فيه إلى المجتمع الدولي أن يستأنف الاتصالات الثقافية مع جنوب افريقيا وأن يستعرض التدابير التقييدية في ضوء التطورات الإيجابية التي تحدث في ذلك البلد ، اتخذت بلدان كثيرة تدابير لتخفيف العقوبات الاقتصادية . وقد حدث هذا على الرغم من عدم تشكيل الحكومة المؤقتة واصدار الدستور الجديد واجراء الانتخابات الحرة والنزيهة التي ستمثل البداية الحقيقية لمسيرة لا رجعة فيها نحو إنهاء الفصل العنصري .

٨٣ - وعلى الرغم من ذلك ، لعب المجتمع الدولي دورا تسهيليا في العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا . ففي حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، اتخذ المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية القرار م و/١٣٨٦ الذي طلب فيه الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يبحث مسألة العنف في جنوب افريقيا وأن يتخذ الاجراءات المناسبة لوضع حد له . وتم اعتماد هذا القرار (٧٦٥) بعد زيارة للبلد قام بها وفد من منظمة الوحدة الافريقية في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٢ للتحقيق في أعمال العنف في المدن ومتابعة ومراقبة أعمال الدورة الثانية لمؤتمر "اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية" .

٨٤ - وفي منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بعثت منظمة الوحدة الافريقية بفريق خبراء من ثمانية أعضاء لمواصلة الأعمال التي قامت بها البعثة السابقة . ويشكل الفريق الآن نواة بعثة منظمة الوحدة الافريقية في جنوب افريقيا في سياق قرار مجلس الأمن ٧٧٢(١٩٩٢)[٧٦] . وفي سياق هذا القرار أيضا ، شكلت بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في جنوب افريقيا . وبعثت منظمة الكومنولث والجماعة الاقتصادية الأوروبية بمراقبين أيضا . ولعب المراقبون ، وفقا لما أشارت اليه بعثة مراقبي الكومنولث دورا ملموسا وموضع اعتراف واسع النطاق ، في المساعدة على تهدئة المناخ السياسي في جنوب افريقيا .

٨٥ - وكانت الأمم المتحدة فعالة من خلال جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وصندوقها الاستئماني لجنوب افريقيا ووكالاتها المتخصصة في تسهيل القيام على التعاقب بإعادة المنفيين من أبناء جنوب افريقيا ، وإعادة إدماج السجناء السياسيين السابقين في مجتمع جنوب افريقيا ، وفي تقديم المساعدة التعليمية والتدريبية الى سكان جنوب افريقيا المحرومين . وبالاضافة الى ذلك ، أفادت أنشطة المبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة في دفع عملية السلم قدما ، بينما سهل تقرير لجنة تقصي الحقائق والتوفيق التابعة لمنظمة العمل الدولية الصادر في عام ١٩٩٢ القيام مؤخرا بتوسيع نطاق قانون العمل ليشمل عمال الزراعة وعمال الخدمة المنزلية ، وقد أشير في ذلك التقرير الى أن مواصلة استبعاد هاتين الفئتين من العمال من قوانين العمل "يطرح احدى أخطر المشاكل التي تؤثر على حرية تكوين الجمعيات في جنوب افريقيا" (٧٧) .

٨٦ - كما تابعت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى جهودها من أجل تقديم الدعم لضحايا الفصل العنصري ورصد الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا . فعلى سبيل المثال ، انضم صندوق افريقيا ، وبعض النقابات في الولايات المتحدة الى الجهود التي بذلت في عام ١٩٩٢ لاقناع شركت Crown Cork ، وSeal Company بإعادة ١٩٦ عاملا من جنوب افريقيا الى عملهم بعد أن فصلوا بسبب اشتراكهم في "توقف عن العمل" لمدة يومين في إطار موقف على النطاق الوطني احتجاجا على العنف السياسي في مدن السود . وبالمثل ، فإن التقارير التي أصدرتها منظمة العفو الدولية ولجنة الحقوقيين الدولية والتي انتقدتا فيها عجز حكومة جنوب افريقيا عن وقف العنف ربما أسهمت في الخطوات التي اتخذت حتى الآن من أجل وقف العنف بين مختلف المجموعات السياسية في البلد .

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٧ - ينبغي التركيز على أنه تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على القانون والنظام وتعزيز التعايش السلمي ، وحماية الأرواح والممتلكات ؛ كما أنه من واجب كل مواطن أن يسهم في تحقيق هذا السلم . وان دور المجتمع الدولي في إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية تعزز وتحترم فيها حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين لا يمكن بالطبع أن يكون إلا دورا مكملا لدور مختلف المجموعات السياسية في البلد . فالواقع أنه منذ بدء عملية الاصلاح في عام ١٩٩٠ حدث تغير ملموس في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل جنوب افريقيا .

٨٨ - ففي الميدان السياسي ، تحققت تدابير ترمي الى تحقيق المساواة في المشاركة في العملية السياسية في البلد من خلال شتى محافل المفاوضات الدستورية التي أدت الى إعلان تاريخ لإجراء انتخابات على أساس غير عنصري في نيسان/ابريل ١٩٩٤ . واتخذت خطوات أولى أيضا نحو إنهاء العنف الذي طال أمده في البلد ، ومن ثم ضمان حق الشعب في الحياة والأمن مما أدى الى انخفاض عام في تواتر العنف ، بينما يبشر إلغاء بعض القوانين التي تقوم على التمييز بإمكانية تمتع جميع سكان جنوب افريقيا بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية .

٨٩ - إلا أنه على الرغم من أن هذه الخطوات ايجابية ولا غنى عنها من أجل تسهيل الانتقال الى الديمقراطية في جنوب افريقيا ، وضمان التمتع بحقوق الإنسان في البلد ، فإن عملية التغير من خلال المفاوضات السلمية لا تزال هشة . وتتعرض هذه العملية للتهديد ، بصفة رئيسية ، من ظاهرة العنف وأحاديث الحرب وقلق الشبان وأنشطة العناصر الراديكالية من يمين الساحة السياسية ويسارها ، وقدرة الأفكار العنصرية القديمة على الارتداد بالاضافة الى استمرار ضعف اقتصاد جنوب افريقيا ، وعوامل أخرى أيضا .

٩٠ - وعلى ضوء هذه العوائق وبغية تسهيل التحويل الديمقراطي الكامل لجنوب افريقيا ، يوصى بما يلي:

(أ) بذل كل جهد للقيام ، على وجه السرعة ، بتنفيذ جميع توصيات لجنة غولدستون بشأن منع العنف ؛

(ب) تعزيز أجهزة اتفاق السلم الوطني من خلال التزويد بالأموال واصدار القوانين المناسبة وينبغي أن تنضم إلى الاتفاق جميع المجموعات السياسية التي لا تزال خارج اطاره . وينبغي لجميع الأطراف أن تتقيد أيضا بمدونة قواعد السلوك التي نص عليها الاتفاق ؛

(ج) بالاضافة الى إعادة تشكيل ادارات الأمن ينبغي إيلاء الاعتبار الى إعادة توجيه أعضائها بغية تحريرهم من عقلية الفصل العنصري وجعلهم أكثر توجها نحو خدمة المجتمع ، وينبغي لقوات الشرطة أن توظف عناصر جديدة ، وأن تنزع عنها الصفة العسكرية ؛

(د) ينبغي وضع برنامج لإعادة تأهيل أفراد كتائب المرتزقة السيئة السمعة المنحلة الآن ، وإعادة إدماجها في المجتمع المدني بدلا من إعادة وزعها على وحدات الأمن الأخرى ،

(هـ) وضع سياسة شاملة للتصدي لمسألة الحصول على الأسلحة غير المرخصة التي ستكون ، بخلاف ذلك ، عامل زعزعة للاستقرار في المستقبل ؛

(و) أن يتشرب زعماء مختلف المجموعات السياسية مثل التسامح السياسي والتعاون والتوصل الى الحلول الوسط التي تتسم بحيويتها الشديدة في أية ديمقراطية ، وأن يتحاشوا النزوع الى أحاديث الحرب ؛

(ز) إيلاء الاعتبار لإعتماد تدابير لبناء الثقة من جانب مختلف المجموعات السياسية ، من مثل الاتفاق على مبادئ سياسية مشتركة بشأن مسألة العنف من أجل المساعدة على القضاء على المستوى العالي من عدم الثقة الذي تراكم على مدى عقود كثيرة سادها الفصل العنصري ؛

(ح) القيام بعملية تثقيفية فورية وواسعة النطاق للناخبين لتفادي نتائج الجهل بالعملية الديمقراطية ؛

(ط) بذل جهود لضمان مشاركة جميع الأطراف في التحويل الديمقراطي للبلد . فمن شأن هذا أن يهدئ من مخاوف المجموعات الأصغر مثل مؤتمر الزعماء التقليديين لجنوب افريقيا من أن تقوم الأحزاب الرئيسية باتخاذ القرارات بدونهم . وبقدر ما يؤدي عدم إدماج هذه المجموعات بفعل نفاذ الصبر الى اتجاهها الى محاولة منع تطور عملية التحول ، فإن استبعاد أي مجموعة ينطوي ، في الأجل الطويل ، على خطر التحول الى عامل مزعزع للاستقرار ؛

(ي) الشروع في تنفيذ برنامج شامل لتخفيف الفقر . ويتعين أن يتجه هذا البرنامج نحو رفع مستويات المعيشة من خلال التصدي لقضايا من مثل تحسين الدخول وتوزيع الثروات ، واصلاح وترشيد برامج الدعم القائمة في القطاع الاجتماعي ، وضمان المساواة في فرص الوصول الى المنافع والخدمات من مثل التعليم ، والاسكان ، والرعاية الصحية .

٩١ - ومع أن مسؤولية تحقيق اتفاق عادل ودائم من خلال المفاوضات والحل الكامل للنزاع في جنوب افريقيا هي مسألة تقع في المقام الأول على عاتق شعب ذلك البلد ، فإن الاعتراف مع ذلك بأهمية الدور التكميلي للمجتمع الدولي ، يدفع أيضا إلى التوصية بما يلي:

(أ) أن يواصل المجتمع الدولي إبقاء وجوده في البلد من خلال بعثات مراقبيه ؛

(ب) تعيين خبراء دوليين للاشتراك في الأعمال التحضيرية العملية للانتخابات بالاضافة الى مراقبتها ؛

(ج) أن يشرع المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف أو على مستوى ثنائي في أعمال تحضيرية لتقديم مساعدات كبيرة من أجل التصدي لصنوف التفاوت الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الممارسة الطويلة العهد للعنصرية التي تجسدت في نظام مؤسسي . ولسوف تساعد خطوة من هذا القبيل في الوفاء بتطلعات جماهير ربما يكون صبرها قد نفذ انتظارا لترجمة السلطة السياسية الى توزيع للموارد أكثر انصافا ؛

(د) ينبغي للمجتمع الدولي وللهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة أن تواصل بل وحتى أن تزيد تقديم مساعداتها الجديرة بالثناء إلى حد كبير في ميادين تعليم وتدريب المجموعات المحرومة في جنوب أفريقيا . وبالإضافة إلى تقديم الموارد اللازمة للتوسع في هذا التدريب داخل جنوب أفريقيا في عهد ما بعد الفصل العنصري ، فإنه ينبغي أيضا مواصلة ممارسة تقديم أماكن لأفراد هذه المجموعات في المؤسسات الأجنبية . وينبغي إيلاء اهتمام عاجل وخاص للجهود المحددة الرامية إلى تحقيق الاحتياجات من المهارات اللازمة لأبناء الفصل العنصري هؤلاء ، المسلم بوجه عام ، بأنهم لا يمكن استخدامهم .

٩٢ - وأخيرا ، ونظرا لأن هذا التقرير أعد عن طريق رصد التطورات في جنوب أفريقيا عن بعد ، من المأمول فيه أن تتاح للمقرر الخاص عما قريب الفرصة لزيارة جنوب أفريقيا من أجل التعرف المباشر على ديناميات عملية الانتقال لأنها تؤثر على تمتع الشعب بحقوقه الإنسانية الأساسية .

الحواشي

(١) هذا الرقم مؤقت ، إذ أن بعض التقارير تضع رقم المنفيين من جنوب افريقيا فوق الـ ٤٠ ٠٠٠ .

(٢) القاضيان هما السيد محمد والسيد شابورت .

(٣) صحفية Business Day ، عدد ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ .

(٤) صحفية Cape Times ، عدد ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

(٥) صحيفة Star ، عدد ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

(٦) تنص لائحة المجلس الوطني للسلام ، المتناول بالمزيد من التفاصيل في الفصل المتعلق بالعنف ، على مدونة لقواعد السلوك لمختلف الجماعات السياسية وقوات الأمن .

الحواشي (تابع)

(٧) قررت الدورة الثانية للمؤتمر اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية أن تقوم لجنة التنظيم الاداري المكونة من اثنين من الممثلين عن كل منظمة مشاركة بالنظر في هذه القضايا ، ولكن رغم اجتماع ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ ، لم يمكن حل تلك القضايا .

(٨) من المعتقد أن الحادثة ، التي هاجم فيها رجالٌ مسلحون سكان مدينة بوبياتونغ ، قرب جوهانسبرغ ، فقتلوا ٤٠ من الرجال والنساء والأطفال ارتكبها مؤيدو الإنكاثا بمساعدة من الشرطة .

(٩) هذه الوثيقة الرفيعة المستوى وقعها بالأحرف الأولى الرئيس دي كليرك عن الحكومة ، والسيد نيلسون مانديلا عن المؤتمر الوطني الافريقي .

(١٠) كان الرقم الذي تم الاتفاق عليه من خمسة إلى ١٠ في المائة من الأصوات .

(١١) أمانة الكومنولث: "العنف في جنوب افريقيا: تقرير بعثة المراقبة التابعة للكومنولث إلى جنوب افريقيا" ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

(١٢) "تقرير رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن مهمته في جنوب افريقيا ، ١-١١ آذار/مارس ١٩٩٣" (A/AC.115/L.693)، الصفحة ٥ .

(١٣) المرجع نفسه .

(١٤) المرجع نفسه .

(١٥) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العنصرية (SAIRR) ، "دراسة استقصائية للعلاقات العنصرية": ١٩٩٢/١٩٩٣ ، الصفحة ٤٤٩ .

(١٦) المرجع نفسه ، الصفحة ٤٥٣ .

(١٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٤٦٥ .

(١٨) أمانة الكومنولث ، مرجع سابق ، الصفحة ١٣ .

(١٩) إن لجنة غولدستون واحدة من الأجهزة الهامة لاتفاق السلام الوطني المتناول في الفصل المتعلق بالعنف .

(٢٠) مركز مناهضة الفصل العنصري: "مذكرة اعلام من الأمين العام عن آخر التطورات في جنوب افريقيا" ، ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ ، الصفحة ٣ .

(٢١) مارك آنْسْتِي ، "الوساطة في انتقال جنوب افريقيا: نظرة نقدية على التطورات ، والمشاكل والإمكانات" ، الصفحة ١١ .

(٢٢) المرجع نفسه ، الصفحة ١٢ .

(٢٣) ج. كين بيرمان ، "الثورة الصامتة" ، جوهانسبرغ ، معهد جنوب افريقيا للعلاقات العنصرية ، ١٩٩١ .

(٢٤) A/AC.115/L.693 ، مرجع سابق ، الصفحة ٦ .

الحواشي (تابع)

(٣٥) سويتو: صحيفة Star ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

(٣٦) صحيفة New York Times ، ٢٤ نيسان/ابريل و١ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٣٧) صحيفة The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٢٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٣ .

(٣٨) الدكتور غلوكمان طبيب بارز مختص بعلم الأمراض في جنوب افريقيا نشرت تصريحاته في صحيفة Sunday Times (جوهانسبرغ) الصادرة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ .

(٣٩) Sash ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

(٣٠) منظمة العفو الدولية: جنوب افريقيا: دولة الخوف ، حزيران/يونيه ١٩٩٣ .

(٣١) لجنة الحقوقيين الدولية: جدول أعمال للسلام ، جنيف ، آذار/مارس ١٩٩٣ .

(٣٢) Citizen Star ، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ .

(٣٣) أمانة الكومنولث ، مرجع سابق ، الصفحة ٢٤ .

(٣٤) المرجع نفسه .

(٣٥) حققت اللجنة في مذبحتي بوبياتونغ وبيشو ، والتورط المزعوم لقوة دفاع جنوب افريقيا في إثارة العنف ، مع آخرين .

(٣٦) مركز مكافحة الفصل العنصري ، مرجع سابق ، الصفحة ٣ .

(٣٧) مركز مناهضة الفصل العنصري ، "مذكرة عن الإصلاح التعليمي في جنوب أفريقيا ، (٠٦/٩٣) ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ .

(٣٨) التقرير الختامي لفريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي (E/CN.4/1993/14) الفقرة ١٨٥ .

(٣٩) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العنصرية ، مرجع سابق ، الصفحة ٥٢ .

(٤٠) مركز مناهضة الفصل العنصري (٠٦/٩٣) ، مرجع سابق .

(٤١) مجلة Time ، "Birthing a nation" ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، الصفحة ٤١ .

(٤٢) Engineering News (South Africa) ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

(٤٣) المرجع نفسه .

(٤٤) وحدة استخبارات خبراء الاقتصاد ، South Africa Country Profile ، ١٩٩٣-١٩٩٣ ، لندن ، ١٩٩٣ .

الحواشي (تابع)

(٤٥) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العنصرية ، مرجع سابق ، الصفحة ٤٦ .

(٤٦) المرجع نفسه .

(٤٧) المجلس المستقل للتحقيقات في القمع غير الرسمي ، Fortresses of Fear ، برامفونتاين ، أيار/مايو ١٩٩٣ .

(٤٨) مجلة Time ، مرجع سابق ، الصفحة ٤٣ .

(٤٩) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العنصرية ، مرجع سابق ، الصفحة ٥٠ .

(٥٠) المرجع نفسه .

(٥١) المرجع نفسه ، الصفحة ٥١ .

(٥٢) تم حل لجنة التنسيق الوطنية من أجل إعادة المنفيين إلى الوطن عقب ادعاءات بتغشي الفساد بين أعضائها . ويجري التحقيق في هذه الادعاءات الآن .

(٥٣) Sunday Times (South Africa) ، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ .

(٥٤) لم تتح معلومات حتى وقت اختتام هذا التقرير بشأن صدور القوانين المعدلة .

(٥٥) لا يمكن إثبات ما إذا كان عمال الزراعة يستفيدون الآن من أحكام قانون الأجور .

(٥٦) "Note on the National Economic Forum" ، مركز مناهضة الفصل العنصري ، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

(٥٧) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العنصرية ، مرجع سابق ، الصفحة ٥٢ .

(٥٨) المرجع نفسه .

(٥٩) المرجع نفسه .

(٦٠) المرجع نفسه .

(٦١) المرجع نفسه ، الصفحة ٥١ .

(٦٢) Business Day; Citizen ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

(٦٣) Star ، ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

(٦٤) المرجع نفسه .

(٦٥) المجلس الاستشاري للإسكان في جنوب أفريقيا ، Housing in South Africa ، الصفحتان ٢٩٦ و٢٩٧ .

(٦٦) International Herald Tribune ، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ .

(٦٧) اقترح المؤتمر الوطني الأفريقي قانون حقوق بديل يضمن هذه الحقوق .

(٦٨) Financial Times ، ٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ .

(٦٩) قال السيد نيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي في حديث أجرته معه مؤخرا مجلة Time أن الشباب قبلوا الآن فكرة اقامة حكومة وحدة وطنية .

الحواشي (تابع)

(٧٠) Time ، مرجع سابق ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ .

(٧١) Citizen ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣ .

(٧٢) Time ، مرجع سابق ، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ .

(٧٣) المرجع نفسه .

(٧٤) تشكلت لجنة الجنرالات من جنرالات الشرطة والجيش المتقاعدين ومن بينهم الجنرال فيليووين الذي تولى قيادة قوات المسلحة حتى عام ١٩٨٥ ، والجنرال غروينغالد الذي تولى ادارة الاستخبارات العسكرية في الثمانينات .

(٧٥) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، (S/24663) ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ .

(٧٦) "سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا: تقرير الأمين العام" (A/47/574) ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ .

(٧٧) مكتب العمل الدولي ، تقرير خاص للمدير العام عن تطبيق الإعلان المتعلق بإجراءات مكافحة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، ١٩٩٣ .

- - - - -